لوسيل

صحيفة القيادة والريادة

ائتمان وطن 2020

ملحق تصدره «لوسيل»
للتعريف بأنشطة البنوك والشركات والمؤسسات المالية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني

رئيس التحرير
محمد حجي

الإثنين 23 ربيع الأول 1442 هـ. 9 نوفمبر 2020

www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

Monday 9 November 2020

رغم تحديات «كوفيد – 19» وأسعار النفط

قطر تحافظ على أقوى التصنيفات الائتمانية

برعاية

QNB

المصرف QIB

البنك التجاري COMMERCIAL BANK

الدولي الإسلامي QIIB

مصرف الريان MASRAF AL RAYAN

بنك الدوحة DOHA BANK

الفردان للصرافة Alfardan Exchange

الدوحة تعزز مكانتها الريادية في عالم المال والأعمال

الدوحة – لوسيل

تمكنت دولة قطر خلال السنوات القليلة الماضية من إرساء رؤية إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم، متكاملة الأركان، مكَّنَتها من تحقيق مختلف الأهداف التي رُسِمَت ضمن تلك الإستراتيجية، وفي مقدمتها وضع دولة قطر في صدارة الدول الأعلى تصنيفا ائتمانيا، مستندة في ذلك إلى مجموعة من العوامل والدعائم المالية والمصرفية، حيث تستحوذ دولة قطر على أصول سيادية عبر جهاز قطر للاستثمار تتجاوز 328 مليار دولار، تُضاف إليها الاحتياطيات الدولية لدى مصرف قطر المركزي والتي تقترب من نحو 204.5 مليار ريال، إلى جانب ارتفاع الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وغيرها من الأسس القوية.

وتصنف وكالات التصنيف الائتماني دولة قطر عند مستوى جدارة ائتمانية عالية الجودة والقيمة وهو ما يرسخ الثقة في الاقتصاد القطري لدى المستثمرين، وخاصة الأجانب، ويساهم في استقطاب تدفقات نقدية أجنبية ضخمة، مستفيدة من البنية التحتية والبيئة التنافسية التي توفرها دولة قطر للأعمال الاقتصادية.

تحدد جدارة العميل للحصول على قروض وتمويلات

التصنيفات معيار لتحديد جودة الأداء وجدارة الائتمان

الدوحة – لوسيل

يهدف التصنيف الائتماني إلى تحديد جدارة العميل على الحصول على قروض وتمويلات، حيث تدرس تلك التصنيفات مدى قدرة العميل على سداد تلك القروض عند موعد استحقاقها. يمكن أن يطلب العميل من إحدى وكالات التصنيف تقييم درجته الائتمانية حتى يكون سندا له قبل التوجه للمؤسسات المالية للحصول على تسهيلات ائتمانية - قروض - سندات – صكوك - أوراق ضمان وغيرها من التمويلات والتسهيلات. العميل ونعني به: أفراد أو شركات أو دول.

أنواع التصنيف

يوجد نوعان من التصنيفات الائتمانية، النوع الأول من التصنيفات هو تصنيفات سيادية وتمنح للدول والحكومات، أما النوع الثاني من التصنيفات، فهي تصنيفات تمنح للشركات بمختلف قطاعاتها وفي مقدمتها، مؤسسات التمويل والبنوك وشركات الاستثمار.

وكالات التصنيف:

تعمل حول العالم العديد من الشركات المختصة في تقييم التصنيفات الائتمانية والسيادية، حيث يقدر عددها بأكثر من 150 وكالة متخصصة في هذا الشأن ومعتمدة، لكن أبرز شركات التصنيف الائتماني في العالم التي يعتد بها حسب الترتيب التفاضلي هي وكالة موديز (جنسيتها أمريكية)، وكالة ستاندرد آند بورز (جنسيتها أمريكية) ووكالة فيتش (جنسيتها أمريكية) من الناحية التاريخية، فإنه على إثر الأزمة المالية العالمية في 2008، تم انتقاد وكالات التصنيف بأنها كانت جزءا من الأزمة بعد إسنادها تصنيفات ائتمانية عالية في مجال الرهون العقارية للبنوك الأمريكية تخالف الواقع، حيث أعطت تقييمات غير صحيحة لأوراق مالية مملوكة لبنوك أمريكية.

كما شهد العام 2010 توجيه انتقادات لاذعة لوكالات التصنيف نتيجة تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو نتيجة ما أعلنته من تخفيضات لتصنيف عدد من البلدان المضطربة وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي إثر ذلك جملة من الإجراءات الحازمة ومنها السماح لأي دولة أو مستثمر في الاتحاد الأوروبي بطلب تعويضات نتيجة أخطاء ترتكبها تلك الوكالات إلى جانب طلب البنوك الأوروبية بعمل تصنيفاتها الائتمانية.

وقد قامت العديد من الدول بانتقاد وكالات التصنيف ومنها الصين التي اعتبرت أن وكالات التصنيف لا تعمل وفق معايير شفافة وواضحة كذلك تركيا من خلال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي شكك في مصداقية هذه الوكالات وقال إنها تتحرك وفقا لدوافع سياسية، وروسيا التي اعتبرت تصنيفات الوكالات الأمريكية لا تستند في مجملها إلى الواقعية. إلى ذلك، فإن التقديرات تشير إلى أن نحو 95% من التصنيفات المتعلقة بإصدارات الدين سواء للدول أو الشركات تسيطر عليه هذه الشركات الثلاثة ومنها نحو 80% تسيطر عليها موديز وستاندر آند بورز.

معايير تحديد التصنيفات الائتمانية

تعتمد وكالات التصنيف الائتماني العديد من المعايير الأساسية عند إصدار تقييمها، مع العلم أن المعايير التي تعتمد للتصنيف الائتماني السيادي تختلف عن المعايير التي تستخدم للتصنيف الائتماني للشركة.

	ستاندر آند بورز	فيتش	موديز
الأكثر أمانا = اقتصاد أكثر قوة وقدرة على الائتمان	AAA	AAA	Aaa
جدارة ائتمانية عالية =اقتصاد قوي وقدرة على الائتمان	AA+	AA+	Aa1
	AA	AA	Aa2
	AA-	AA-	Aa3
جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية	A+	A+	A1
	A	A	A2
	A-	A-	A3
جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	BBB+	BBB+	Baa1
	BBB	BBB	Baa2
	BBB-	BBB-	Baa3
غير استثمارية	BB+	BB+	Ba1
	BB	BB	Ba2
	BB-	BB-	Ba3
مخاطرة	B+	B+	B1
	B	B	B2
	B-	B-	B3
مخاطرة عالية	CCC	CCC+	Caa1
		CCC	Caa2
		CCC-	Caa3
			Ca
متعثرة			C
	DDD		
	DD		
	D	D	

معايير التصنيف الائتماني السيادي للدول

من أبرز معايير التصنيف الائتماني السيادي للدول، أنه يتم أولا اعتماد المالية العامة للدولة وتشتمل على الموازنة ومستويات نمو الناتج المحلي ووضع الديون الخارجية للدولة ومعدل التضخم ومستويات ميزان المدفوعات ومنه مستوى فائض أو عجز الحساب الجاري للدولة. وتضاف إلى تلك المعايير أو المؤشرات التي تكون تحت مراقبة وكالات التصنيفات الائتمانية بعض المؤشرات الأخرى ومنها التنمية الاقتصادية والتشريعات والقوانين وبيئة الأعمال ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتاريخ الدول في التزامها بسداد ديونها وأداء الجهاز المصرفي، ومساهمة القطاع الخاص في الدولة ومستويات المخاطر المرتبطة بتلك المخاطر على المدى المتوسط والبعيد.

ولا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن أغلب وكالات التصنيف تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السياسية والاستقرار الأمني والاجتماعي في الدول، على سبيل المثال عندما يحصل أي اضطراب في دولة ما تقوم عادة وكالات التصنيف بمراجعة تصنيف تلك الدولة والاكتفاء في مرحلة أولى بإصدار تقارير اقتصادية عن تلك الدولة قبل أن تصدر لاحقا تصنيفات معدلة بناء على مراجعة شاملة وتقييم لمدى المخاطر المترتبة على تلك الأزمة سواء كانت محلية أو خارجية في علاقة مباشرة بالدولة المعنية بالمراجعة، ويمكن القول هنا إن الأزمات السياسية والأمنية تتدخل في التصنيفات السيادية للدول بشكل بارز وفي بعض الأحيان حتى قبل النظر إلى الوضع الاقتصادي.

معايير التصنيف الائتماني للشركات

على الصعيد المقابل فإن معايير تصنيف الشركات تقتصر تقريبا على عدد من المؤشرات الأساسية ذات البعد الاقتصادي البحت للشركة وضعيتها من ناحية حوكمتها، حيث تركز تلك الوكالات تقييمها على الملاءة المالية للمؤسسة ومدى وفاء الشركة بديونها والتزاماتها السابقة بالإضافة إلى استجابة الشركة أو المؤسسة للمعايير الدولية ومنها المعايير والتطبيقات المحاسبية على سبيل المثال أو معايير رأس المال فعلى سبيل المثال بالنسبة للبنوك فإن الوكالات تنظر إلى مدى تطابق كفاية رأس المال مع معايير لجنة بازل 3 أو مستوى القروض إلى الودائع أو غيرها من المؤشرات. كما تلقي تلك الوكالات نظرة على مدى تحقيق الشركة لمستويات أداء تشغيلي يضمن حقوق الدائنين والمساهمين بالإضافة إلى عدم تحقيقها لعجز في ميزانيتها العمومية.

انعكاسات التصنيف الائتماني

تكون في العادة انعكاسات لارتفاع التصنيف السيادي إلى درجات متقدمة يظهر ذلك قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها وديونها المحلية والخارجية وبالتالي عند رغبة الدولة في إصدار سندات أو صكوك أو الحصول على قرض فإن أسعار العائد والفائدة تكون بنسبة ضئيلة جدا قد تصل في بعض الأحيان إلى مستويات صفرية بالإضافة إلى تحفيز المستثمرين الدوليين والمقرضين على الاكتتاب بقوة في الطرح الذي تصدره تلك الدول مع خلق مناخ من الثقة لدى رؤوس الأموال في اقتصاد الدولة وبالتالي جذب تدفقات نقدية واستثمارية جديدة، والأهم من ذلك التأكيد على قوة الاقتصاد واستناده إلى أسس قوية تحميه من المتغيرات. في المقابل عند انخفاض التصنيف السيادي إلى درجات منخفضة فإن ذلك يظهر هشاشة في الاقتصاد للدولة وشكوكا حول قدرة الدولة على الإيفاء بديونها المحلية والأجنبية وبالتالي يكون هناك ارتفاع العائد وأسعار الفائدة على السندات والصكوك والقروض التي ترغب الدولة في الحصول عليها، نتيجة مخاوف لدى المستثمرين من الاقتصاد وضبابية حول جدوى الاستثمار فيه، ولا بد من التأكيد والإشارة هنا إلى أن قيام وكالات التصنيف بتخفيض التصنيف السيادي لأي دولة لا يعني بالضرورة أن اقتصادها هش، خاصة في الحالات التي يكون فيها التخفيض نتيجة لأزمة سياسية. وفي حالة كانت شركة أو مؤسسة فإن الانعكاسات تقريبا هي مع مراعاة تغيير كلمة تصنيف سيادي بكلمة تصنيف ائتماني للشركة المعنية.

الفئة التي تتابع التصنيفات

يتابع كبار المستثمرين في العالم التصنيفات الائتمانية للدول والشركات التي تصدرها الوكالات الثلاث، بشكل دوري حتى أن بعض الوكالات تبيع تلك التقارير بما لا يقل عن 800 دولار وأحيانا يرتفع سعر التقرير إلى أكثر من ذلك ليصل إلى عشرات آلاف الدولارات، ونعني بكبار المستثمرين الحكومات التي تستثمر في سندات دول أخرى، إلى جانب البنوك الدولية والمؤسسات المالية والشركات العالمية متعددة الجنسيات. وتشمل الاستثمارات السندات والصكوك والقروض وأوراق الضمانات والأسهم وغيرها من الاستثمارات الرئيسية.

توزيع التصنيفات

تتوزع التصنيفات الائتمانية لدى الوكالات الـ 3 وفقا لحروف ورموز تلخص التصنيف حيث تنطلق من A وحتى D وهي تنسحب على الدول والشركات. AAA أو ما يعادلها لدى موديز بـ Aaa: تستحوذ عليها الدول ذات الاقتصاد القوي والجدارة الائتمانية العالية جدا AA أو ما يعادلها لدى موديز بـ Aa: جدارة ائتمانية عالية، وينقسم هذا التصنيف على 3 درجات.

الإشراف العام: عبدالدايم عبدالعزيز تحرير: أحمد فضلي الإخراج الفني: محمد غريب
ائتمان وطن 2020 لوسيل

منزل أحلامك أصبح أقرب إلى الواقع.

استفد الآن من استرداد نقدي بنسبة ١٪ (حتى ٣٥,٠٠٠ ريال قطري) لجميع القروض العقارية. بالإضافة إلى ذلك، ستحصل على تقييم عقاري وتأمين مجاني على المنزل للسنة الأولى. تقدّم بطلبك اليوم.

يسري العرض من ١١ أكتوبر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. تطبق الشروط والأحكام.

QNB

اتصل على ٧٧٧٧ ٤٤٤٠ أو قم بزيارة *qnb.com*

مجموعـــــــة QNB

مسيرة متواصلة مـن التميز المصرفي في الأسواق العالمية

الدوحة - لوسيل

تعد مجموعة QNB أول بنك تجاري قطري تم تأسيسه في العام 1964 ليكون إحدى المؤسسات التي واكبت كافة مراحل نهضة دولة قطر وانطلاقاتها نحو العالمية، حيث كانت مجموعة QNB الذراع المصرفية القطرية الأولى في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي تتميز بالكفاءة في الأداء ليس محلياً فقط وإنما عالمياً أيضاً، محققة معدلات نمو قوية، حيث أصبحت أكبر بنك في دولة قطر وأكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

فاليوم، تتواجد مجموعة QNB في أكثر من 31 بلداً وثلاث قارات حول العالم، حيث تقدم أحدث الخدمات المصرفية لعملائها. ويعمل في المجموعة ما يزيد على 29,000 موظف في أكثر من 1100 فرع ومكتب تمثيلي، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تزيد على 4300 جهاز.

ومنذ تأسيس مجموعة QNB، يتقاسم ملكيته جهاز قطر للاستثمار بنسبة 50% والقطاع الخاص بنسبة الـ 50% الباقية، وتشرف على إدارته أرقى الخبرات المالية القطرية التي ساهمت في تقديم الإضافة للبنك والانتقال به إلى العالمية وتوسيع أعماله في العديد من الأسواق، الأمر الذي انعكس على قيمة العلامة التجارية لمجموعة QNB والتي حافظت على أعلى تقييم في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وفقا لمجلة براند فاينانس.

وتقدم مجموعة QNB مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية والتجارية تشمل التمويل الهيكل، وتمويل المشاريع، والخدمات المصرفية التجارية، والمؤسسات المالية، وخدمات الخزينة، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات الاستشارية للشركات. أما بالنسبة للخدمات المصرفية للأفراد فإن مجموعة QNB تقدم مجموعة لا تضاهى من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد من خلال شبكة متعددة القنوات مع أكثر من 1100 فرع ويشمل ذلك تقديم خدمات مصرفية متميزة من خلال أوائل QNB والخدمات المصرفية الخاصة المصممة لكبار العملاء. أما الدولية فهي تركز على ربط شبكة مجموعة البنك بالمركز الرئيسي وتوسيع حضور QNB الدولي وتمكين التعاون الدولي من خلال توفير الإشراف على مكاتب المجموعة والشركات التابعة لها وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بما في ذلك الجهات التنظيمية.

■ المقر الرئيسي لمجموعة QNB

رؤية المجموعة

تحرص مجموعة QNB على مواصلة دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والمشاريع الإستراتيجية الوطنية من خلال الالتزام بالاستثمار في مستقبل الدولة والاستمرار في دعم كافة الأنشطة الاقتصادية بدءا من المشاريع الكبرى التي ترعاها الدولة ووصولا إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتواصل مجموعة QNB جهودها نحو تحقيق رؤيتها بأن تصبح أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا وأن تصبح بنكا عالميا بحلول عام 2030، حيث إن ذلك من شأنه أن يسهم بشكل إيجابي في نمو مجموعة QNB وتعزيز قوتها من خلال تنويع مصادر إيراداتها وأرباحها. وعلى الصعيد المحلي، تؤكد مجموعة QNB تركيزها على المحافظة على حصتها في السوق وربحيتها في القطاع العام مع زيادتها في مجال خدمات شركات القطاع الخاص والأفراد.

■ خدمات متطورة في خدمة العملاء

حضور محلي قوي

تضع مجموعة QNB إستراتيجية متميزة تتضمن مجموعة من المبادرات من أجل تحقيق النمو ومواصلة الريادة. وتشتمل المبادرات الإستراتيجية على زيادة حصة الخدمات المصرفية التجارية في محفظة قطر، وتعزيز عروض مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة تعزيز رعاية العملاء في قنوات التوزيع المادية وتقديم الخدمات عن بُعد بالبنك، وتطوير خدمات مبتكرة عبر العديد من القنوات المتعددة للخدمات المصرفية الاستهلاكية وتعميق العروض من المنتجات المقدمة للعملاء والاستمرار في توسيع حصة المجموعة في القطاع الخاص.

توسع التواجد الدولي للمجموعة

بتواجده في أكثر من 31 بلداً في آسيا وإفريقيا وأوروبا، فإن QNB يعمل بمثابة مؤسسة مالية متكاملة الخدمات في أسواقه الرئيسية في قطر وتركيا ومصر، وباعتباره بنكاً تجارياً للخدمات المصرفية الإجمالية فإنه يعمل في مجموعة من الأسواق الحدودية والناشئة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. كما أن لدى البنك وجودا متزايدا في الاقتصادات المتقدمة، مثل المملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وسنغافورة. ومع نمو شبكة المجموعة، يزداد أيضاً عدد وحجم الفرص المتاحة لها. يهدف QNB للحصول على حصص ملائمة وعائدات معدلة بالمخاطر في الأسواق التي تشهد نمواً قوياً في الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي والتي تتميز ببيئة تنظيمية مواتية. كما يدرس البنك إمكانية الدخول في عمليات الاستحواذ على أساس مدى ملاءمة الفرصة فقط عند وجود أهداف مناسبة في هذه الأسواق.

تم الاعتراف بـ QNB مجدداً كأعلى علامة تجارية مصرفية قيمة في الشرق الأوسط وإفريقيا وفقاً لتقرير أفضل 500 علامة تجارية في عام 2019 الصادر عن مؤسسة براند فاينانس والذي تنشره مجلة ذا بانكر، بالإضافة إلى تعزيز ريادتها ضمن أقوى 500 علامة تجارية عالمية. إن الاعتراف بعلامة البنك التجارية هو عامل تمكين قوي لأعماله، كما يعكس قوة أدائه المالي بدعم من تواجده الدولي، الذي يمتد عبر العديد من المراكز المالية الرائدة في العالم.

QNB
أعلى علامة تجارية مصرفية

ضمن أفضل 1000 بنك في العالم

نجحت مجموعة QNB في نيل العديد من الجوائز المرموقة خلال العام الماضي، وحافظت على المركز الأول في قائمة التصنيف العالمي من مجلة «ذي بانكر» لـ«أفضل 1000 بنك في العالم» لعام 2020، معززة بذلك مسيرتها الحافلة بالإنجازات البارزة. واحتل QNB المركز الأول في المنطقة بحسب رأس المال الأساسي الذي بلغ 24.9 مليار دولار بنهاية العام 2019، مدعوما بنتائجه المالية القوية وإستراتيجية أعماله الناجحة.

وتواصلت مسيرة الامتياز لمجموعة QNB، حيث نالت المجموعة العديد من الجوائز ومنها جائزتا «أفضل بنك رقمي - قطر 2020» و«بنك القروض الأكثر ابتكاراً - قطر 2020»، من قبل Global Business Outlook (GBO)) وذلك تقديرا لخدماتها الرقمية المتميزة ومنتجاتها المبتكرة. كما نالت المجموعة، جائزة «أفضل بنك في قطر» من مجلة يورومني وجائزة أفضل شركة رائدة في التجارة في قطر لعام 2020 من قبل مجلة GTR المتخصصة في الأسواق العالمية الناشئة وتمويل التجارة والخدمات المصرفية وغيرها من الجوائز المرموقة.

■ خدمات مصرفية رائدة

التزامات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

شهد العام الجاري إعلان مجموعة QNB عن انتهائها بنجاح من إصدار أول سندات خضراء للمجموعة بقيمة 600 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج أوراق الدين متوسطة المدى في شكل سندات ممتازة غير مضمونة مع مدة استحقاق تبلغ 5 سنوات تم إدراجها في بورصة لندن ضمن فئة سوق السندات المستدامة. وهي أول سندات خضراء يتم إصدارها من قطر وأكبر إصدار لسندات خضراء من مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الإطلاق. وسيتم توظيف العائدات من إصدار هذه السندات في تمويل و/أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء المؤهلة.

وجاء هذا الإصدار في إطار إستراتيجية المجموعة لضمان تنويع مصادر التمويل من حيث النوع والمدة والمنطقة الجغرافية وكمثال على التزامها بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

كما أعلنت المجموعة عن انضمامها لسلسلة مؤشرات FTSE4Good بعد مراجعة تفصيلية لممارسات أعمالها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). كما انضمت مجموعة QNB إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، وهو أكبر مبادرة استدامة للشركات في العالم، ويروج لاتباع أفضل الممارسات في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

ويعكس هذا التوجه التزام البنك بتنفيذ إستراتيجيته الخاصة بالاستدامة وحسن أدائه في هذا المجال، كما يسلط الضوء على جهوده الناجحة في تحسين التزامه والإفصاح عن أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتولي مجموعة QNB المسؤولية الاجتماعية الأولوية، إذ تعتبرها جزءا أساسيا من برنامج الاستدامة الذي تعتمده، بل أيضا جزء لا يتجزأ من أعمالها. ومثل عملائها، فإن مجموعة QNB تعتقد أن اتباع نهج متسق للمسؤولية الاجتماعية يساعدها على أداء أعمالها على نحو أفضل وبناء علامة تجارية أقوى. وتشجع إدارة المجموعة جميع الموظفين على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للبنك. ويختار كثير من الموظفين القيام بذلك تطوعا وإسهاما بوقتهم وخبراتهم في المشاريع الاجتماعية التي يدعمها البنك.

إستراتيجية استباقية للتصدي لتحديات «كورونا»

حرصت مجموعة QNB على اتباع إستراتيجية استباقية للتصدي لتحديات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19)، مراعية في ذلك التقيد بتنفيذ إجراءات QNB للسلامة الاحترازية لتطبيق قواعد التباعد الاجتماعي للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) وذلك عبر تعزيز خدماتها المصرفية عبر الإنترنت والجوال وإطلاق حملات ترويجية تساهم في تعزيز سلامة عملائها كأولوية قصوى.

وفي هذا الإطار، أطلقت المجموعة لعملائها الأفراد على سبيل المثال حملة «حافظ على سلامتك» لحاملي بطاقات مكافات Life الائتمانية، كما عززت حلول الدفع بدون لمس وأطلقت خدمة واتساب (Whatsapp) عبر خدمات QNB المصرفية لتعزيز التجربة المصرفية لعملائها بطرح منتجات وخدمات مبتكرة.

كما أطلق QNB بنجاح حملة لتقديم الخدمات عبر الإنترنت لجميع عملاء الشركات مما يقلل الحاجة إلى الأوراق والمستندات الأصلية وزيارة الفروع. حيث يمكن للعملاء إدارة المستندات وتحميلها إلكترونيا من خلال منصة البوابة التجارية الإلكترونية التي توفر نافذة واحدة للعملاء للوصول إلى منتجات تمويل التجارة.

وتقديراً لمجهودات العاملين في المجال الطبي في قطر، أطلق QNB مبادرة تتيح للعاملين في القطاع الطبي في قطر الاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية المميزة من أوائل QNB. ويمكن للعاملين في المجال الطبي مثل: الأطباء والممرضات والصيادلة والأطباء البيطريين والمستشفيات والعيادات الانضمام إلى أوائل QNB للوصول إلى مجموعة من الحلول والعروض المالية الحصرية ونمط الحياة المميز.

تصنيف ائتماني قوي

مكّن التصنيف الائتماني القوي الذي تتمتع به مجموعة QNB والتوقعات المستقرة للمدى الطويل المسند من وكالات التصنيف الائتماني العالمية، من الوصول إلى أسواق رأس المال لتمويل خطط المجموعة المستقبلية لتحقيق النمو، حيث حافظت على أعلى تصنيف في المنطقة، بما يؤكد أن قوتها لا تزال مصدر إلهام للعملاء من المؤسسات والشركات والأفراد وتجذبهم للتعامل معها، كما أنها تعزز ثقة المستثمرين والأسواق فيها. وتعتبر هذه التقييمات دليلا على قوة المجموعة الراسمالية، وسلامة إستراتيجيتها، وحوكمتها، وإدارتها الحصيفة للمخاطر، ونموذج الأعمال والتشغيل الذي تتبعه.

خدمات مميزة في شبكة البنك الدولية

خلال شهر أبريل من 2020، حصلت مجموعة QNB على ترخيص من شركة فيزا الرائدة عالمياً في مجال المدفوعات الرقمية، مما سيمكن البنك من توفير حلول الدفع فيزا في السودان. وأصبح QNB أول بنك أجنبي في السودان يحصل على الترخيص لإصدار المدفوعات عبر شركة فيزا وتقديم هذه الميزة لأول مرة في السوق السودانية. كما أعلنت المجموعة أنها أصبحت أول بنك في السودان ينفذ معاملة دفع دولية بنجاح باستخدام بطاقة افتراضية مسبقة الدفع في 2020، وذلك بالتعاون مع شركة ماستركارد العالمية المتخصصة في مجال تكنولوجيا حلول الدفع. وقد شكلت هذه الخطوة حدثا هاماً في إطار الخطط الإستراتيجية التي تعتمدها مجموعة QNB في السودان وقارة إفريقيا.

كما أطلق QNB خلال العام الجاري خدمة الحساب الدولي الجديد في تونس وهو برنامج حصري يقدم لعملائه من الجالية التونسية وللمواطنين القطريين الذين يرغبون بإجراء خدمات مصرفية في تونس إمكانية فتح حسابات مصرفية لدى QNB تونس من قطر.

وكانت مجموعة QNB قد أعلنت العام الماضي عن حصولها على الموافقات التنظيمية من هيئة النقد في هونغ كونغ لفتح فرع للبنك في هونغ كونغ، أحد أكبر المراكز المالية العالمية. وسيقوم الفرع بتقديم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الحكومية. إن دخول المجموعة هونغ كونغ خطوة أساسية أخرى في طريق تحقيق خطة التوسع الدولي للمجموعة ودعم إستراتيجيتها للنمو وريادتها للسوق في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، علاوة على تعزيز وجودها في الأسواق ذات التنافسية العالية. وشرعت مجموعة QNB منذ العام 2017 في توسيع أنشطتها بجنوب شرق آسيا بشكل ملحوظ، حيث بدأت مجموعة QNB في مباشرة أعمالها رسميا عن طريق مكتبيها التمثيليين بفيتنام وميانمار، كما بدأت المجموعة في 2017 بمزاولة أعمالها في مدينة مومباي بجمهورية الهند ويأتي ذلك دعماً لرؤيتها في أن تصبح أحد البنوك الرائدة في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى تواجدها في الأسواق التي تتمتع بميزة تنافسية عالية.

■ QNB Finansbank في تركيا

نجحت في اختبارات الضغط

البنوك القطرية

تركز على الصناديق الخارجية واستدامة الربحية

الدوحة – لوسيل

علم «ائتمان وطن» أن القطاع البنكي والمصرفي في الدولة من خلال البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة سيقوم خلال الفترة المقبلة بالمزيد من التركيز على الاعتماد على الصناديق الخارجية والتكاليف المرتبطة بها للحفاظ على ربحية الجهاز المصرفي والبنكي في الدولة، ومن أجل تحقيق النمو عند مستوى مستدام في مواجهة كافة التحديات والمخاطر الناشئة عن أي تقلبات محتملة، ومن أجل التخفيف من أي مخاطر محتملة، رغم أن ظهورها سيكون على المدى القصير مستبعدا.

ووفقا لما علمه «ائتمان وطن» فإن نتائج اختبارات الضغط باحتمالية ظروف ضاغطة بشكل كبير وشديد والتي تم تنفيذها في الفترة الماضية، كانت مطمئنة بشكل كبير، وكشفت عن أن الجهاز المصرفي من خلال البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة تحتفظ برسملة كافية، كما أظهرت ذات النتائج أن البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة يمكنها الاحتفاظ بمستويات رسملة جيدة على فترات بعيدة، بفضل حسن استجابتها طيلة الفترات الماضية إلى المتطلبات والمعايير التي حددها مصرف قطر المركزي في إطار رقابته وإشرافه الدوري والمستمر على الجهاز المصرفي، من خلال تقييم وتعزيز الأنظمة التنظيمية والإشرافية والرقابية لضمان بقاء النظام المالي آمنا ومستقرا وصلبا ومرنا بما يكفي لمواجهة أي مخاطر أو تحديات تكون ناشئة وغير متوقعة على تقلبات في الأسواق العالمية سواء بفعل متغيرات اقتصادية أو تكون ناتجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19».

إلى ذلك، فقد أشارت بعض المصادر المصرفية إلى أن البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة ووفقا لذات اختبارات الضغط، قادرة على تحمل كافة المخاطر، خاصة وأن نسبة القروض غير العاملة تعد من النسب الأكثر انخفاضا على المستوى العالمي، بالإضافة إلى ارتفاع احتياطي رأس المال وتوفر السيولة المحلية بالمستويات المطلوبة مع المحافظة على المستويات المسجلة طيلة الأشهر الماضية، وبالتالي فإنه يمكن القول إن الجهاز المصرفي في الدولة محصن ضد أي تحديات أو مخاطر عالمية محتملة الحدوث وإن كانت مستبعدة في المرحلة الحالية. كما نوهت ذات المصادر إلى الدعم القوي الذي تحظى به البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة من قبل مصرف قطر المركزي الذي يعمل جاهدا من أجل المحافظة على تحقيق الاستقرار المالي وضمان استقرار البنوك والمصارف القطرية ونجاحها محليا وإقليميا وحتى عالميا، وهو ما تكشف عنه النتائج المالية المسجلة من قبل البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة طيلة التسعة أشهر من العام الجاري، والتي نجحت في التأقلم مع التحديات التي فرضها تفشي فيروس كورونا.

الاستثمارات والتدفقات

وفي ذات الإطار، فقد علم «ائتمان وطن» أن الجهاز المصرفي القطري لم يتعرض طيلة الأشهر الأولى من تفشي جائحة فيروس كورونا، إلى أي ضغوطات سحب للأموال المستثمرة وخاصة الأجنبية وغير المقيمة، على خلاف ما سجلته بعض الأسواق الناشئة التي شهدت هجرة العديد من الاستثمارات والتدفقات المالية والنقدية من الودائع غير المقيمة والذي انعكس على الأداء المالي في تلك الأسواق والتي لا يستبعد فيها أن تحدث عمليات سحب للأموال المستثمرة في حالة حدوث أي تحديات أو تقلبات في الأسواق. وجاء استقرار السيولة وخاصة عدم تسجيل عمليات سحب للأموال المستثمرة في السوق القطرية بدعم من استقرار السوق المحلية، وقوة الجهاز المالي والمصرفي، واستقرار البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة إلى جانب الشركات الاستثمارية والتي تتمتع بتصنيفات ائتمانية عالية الجودة بما يعزز مناخ الثقة لدى المستثمر المحلي وحتى الأجنبي في الاقتصاد القطري الذي حظي منذ الفترة الأولى لبداية تفشي فيروس كورونا، بحزمة دعم مالي واقتصادي، تقدر بنحو 75 مليار ريال بما يعادل تقريبا أكثر من 19 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى توجيه المؤسسات والصناديق الاستثمارية الحكومية إلى دعم السوق المالية بحزمة مالية تقدر بنحو 10 مليارات ريال بما يعادل تقريبا أكثر من نحو 2,74 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى مجموعة من المبادرات الأخرى، على غرار إقرار الإعفاء الجمركي على نحو 905 سلع والتي تتضمن السلع الأساسية والطبية، حيث من المقدر أن يصل إجمالي قيمة رسوم الإعفاء الجمركي المطبق على هذه السلع بنهاية شهر ديسمبر من العام الجاري إلى نحو 300 مليون ريال بما يعادل تقريبا نحو 82,41 مليون دولار أمريكي وذلك منذ إقرار الإعفاء الجمركي على هذه السلع في شهر مارس لمدة 6 أشهر في مرحلة أولى قبل أن يتم التمديد فيها منتصف سبتمبر من العام الجاري إلى نهاية العام الجاري، بما يساهم في استقرار الأسعار في الأسواق المحلية ويحافظ على نسب التضخم عند المستويات المناسبة والطبيعية وبما يدعم التجار والشركات القطرية في ذات الإطار.

وأجمعت ذات المصادر على أن اختبارات الضغط أكدت على أن مخاطر التمويل في الجهاز المصرفي منخفضة خاصة بعد أن قامت البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة بتنويع مدى انتشارها الجغرافي وإطالة هيكل استحقاق مصادر الأموال بجانب المطلوبات كما بقيت البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة إلى جانب المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى في الدولة تتمتع برسملة جيدة ولديها كميات كبيرة من الموجودات السائلة وهو ما يساهم في تدعيم المراكز المالية المتميزة للبنوك والمصارف القطرية إلى جانب بقية المؤسسات المالية العاملة في داخل دولة قطر.

استقطاب المستثمرين

وتتمتع البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة بجودة كبيرة على مستوى الأصول والموجودات، خاصة أن البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة تمكنت طيلة الفترة الماضية من تحسين تغطية المخصصات لديها مع تعزيز متطلبات رأس المال الإضافية كهامش الحفاظ على رأس المال وهامش البنوك ذات الأهمية النظامية وهامش المتطلبات الرقابية الأخرى، بالإضافة إلى الاحتفاظ باحتياطيات من السيولة بما في ذلك الاحتياطيات الفائضة وودائع سوق النقد القطري، حيث تمكن تلك الهوامش البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة وبقية المؤسسات المالية العاملة في الدولة من تحمل أي تحديات أو تقلبات عالمية. وقد حافظت البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة على الالتزام بأعلى المعايير والرسملة التي تخطت معدل 18,5% بما يفوق المستوى المحدد من قبل معايير بازل، كما حافظت البنوك على تحقيق أعلى معايير الربحية السنوية.

ونجحت البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة في استقطاب العديد من المستثمرين غير المقيمين بما في ذلك المؤسسات المالية الأجنبية التي أظهرت شهية كبيرة لوضع الودائع والاستثمار في السندات الصادرة عن البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة، ولعل خروج البنوك والمصارف القطرية خلال الفترة الأخيرة إلى الأسواق المالية ونجاحها في طرح مجموعة من السندات والصكوك والأوراق المالية بعد حملات ترويجية استقطبت تدفقات مالية ونقدية ضخمة، حيث بلغ متوسط نسب الاكتتاب لكافة الإصدارات التي طرحتها البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة طيلة التسعة أشهر الماضية ما يعادل تقريبا 4 مرات لكل طرح سواء من السندات أو الصكوك التي طرحتها البنوك والمصارف القطرية، والتي حظيت بالإقبال الاستثماري من منطقة الشرق الأوسط والمنطقة الأوروبية والمنطقة الآسيوية بالإضافة إلى المنطقة الأمريكية على الترتيب.

ويشار في ذات الإطار، إلى أن عددا من البنوك قد قامت خلال الفترة الماضية بوضع خطط لتطوير العمل والأداء داخل الإدارات التنفيذية العليا، وبقية الإدارات المهمة في البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة، والهدف منها مواكبة التطور المتسارع الذي يشهده القطاع المصرفي في الدولة أو حتى على المستوى العالمي خاصة بعد التسارع الكبير الذي شهده القطاع المصرفي العالمي، إلى جانب المتطلبات التي سيتم اعتمادها خلال الفترة المقبلة من قبل الجهات الرقابية الدولية على غرار لجنة بازل إلى جانب المتطلبات الرقابية التي يصدرها مصرف قطر المركزي الجهة الرقابية الأولى على الجهاز المصرفي والبنكي في الدولة.

ASSET ASIAN AWARDS 2020 TRIPLE A
BEST ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS 2020 GLOBAL FINANCE
The Banker ISLAMIC Bank of the Year AWARDS 2020 WINNER MIDDLE EAST
SAFEST BANK AWARD 2020 GLOBAL FINANCE
THE ASIAN BANKER EXCELLENCE IN RETAIL FINANCIAL SERVICES INTERNATIONAL AWARDS 2020 BEST ISLAMIC RETAIL BANK IN THE MIDDLE EAST

QATAR

اعتمد على المصرف الحائز على تصنيف A من أهم وكالات التصنيف الائتمانية

معاً، نتقدّم بخطوات ثابتة نحو النمو والنجاح.

على مدى أكثر من ثلاثة عقود، توسعت خبرتنا المصرفية وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من مختلف القطاعات الاقتصادية في قطر وخارجها، فعملنا كشركاء أساسيين مع أفراد وشركات محلية ودولية رائدة وقمنا بتحويل أهدافهم ورؤيتهم الاستثمارية إلى حقيقة. وأنت أيضاً، ليكن المصرف عنوان وشريك استثمارك المقبل لتجعل النجاح صفتك اليوم وغداً.

Moody's — تصنيف طويل الأجل للودائع عند مستوى A1
FitchRatings — التصنيف الائتماني طويل الأجل كجهة إصدار عند مستوى A
S&P Global Ratings — التصنيف الائتماني عند مستوى A-
CAPITAL intelligence — القوة المالية عند مستوى A

www.qib.com.qa | +974 4402 0888

QIB المصرف

حصد 25 جائزة عالمية خلال 2020

مصرف قطر الإسلامي.. تصنيفات ائتمانية

الدوحة - لوسيل

مصرف قطر الإسلامي (المصرف) هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 40% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية.

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر.

كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز ، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز.

وقام المصرف بتطوير تطبيق جوال المصرف للاستجابة لكافة احتياجات العملاء المصرفية، حيث أصبح القناة المصرفية المفضلة لدى جميع العملاء. وحصل التطبيق على تصنيف أكثر من 4,7 في متجري «بلاي ستور» و«آب ستور»، ما يجعله التطبيق المصرفي الحاصل على أعلى تصنيف في قطر.

ومع وجود أكثر من 100 خدمة متاحة حالياً عبر تطبيق جوال المصرف، يبقى التطبيق القناة المصرفية الأكثر شمولاً وسهولة لجميع عملاء المصرف من الأفراد والشركات لإتمام كافة المعاملات المصرفية عن بعد.

يمكن تحميل تطبيق جوال المصرف عبر متاجر «آب ستور» و«غوغل بلاي»، و«هواوي آب غاليري» كما يمكن للعملاء التسجيل بكل سهولة عبر إدخال رقم بطاقة الخصم والرقم السري الخاص بهم. ويوفر تطبيق جوال المصرف تجربة مصرفية لا مثيل لها، ويمنح العملاء عدداً من الخدمات منها مراجعة جميع حساباتهم، والاطلاع على حالة التمويل، والقيام بأي عملية على بطاقاتهم المصرفية، وتحويل الأموال محلياً ودولياً، فضلاً عن سداد فواتيرهم وغيرها من الخدمات.

يتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية. وتتماشى الاستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي. ويُعد المصرف مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، هذا إلى جانب الشركات الزميلة شركة "بيمه" (المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني)، وشركة الجزيرة للتمويل (شركة تمويل استهلاكي).

وللمجموعة حضورها في الأسواق الرئيسية مما يمكنها من تلبية حاجة عملائها بالخارج بتقديم برامج وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويمتلك المصرف QIB-UK، وهي مؤسسة مالية تابعة للمصرف تأسست عام 2008 لتلبية جميع الاحتياجات المالية للأفراد والشركات القطرية في المملكة المتحدة. كما يمتلك المصرف حضوراً في لبنان من خلال بيت التمويل العربي هذا بالإضافة إلى فرع في السودان.

وقد سجل المصرف نمواً مالياً ثابتاً خلال الأعوام الماضية، بحيث أصبح مقياساً للبنوك الإسلامية في المنطقة من خلال تبنيه أحدث التكنولوجيات المصرفية المتطورة، واعتماده منهجية عمل ترتكز بشكل أساسي على العملاء، لضمان تلبية كافة احتياجاتهم من الخدمات المصرفية، وتأمين تجربة مصرفية شاملة وآمنة لهم.

نتائج مالية إيجابية في الربع الثالث 2020

على الرغم من الظروف الاستثنائية الحالية، فقد حافظ المصرف على أدائه المالي الثابت خلال فترة التسعة أشهر من عام 2020، محققاً نتائج إيجابية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى زيادة المخصصات في المستقبل، وهذا ما تعكسه المؤشرات التالية:

- حقق المصرف أرباحاً صافية بقيمة 2,216.5 مليون ريال عن فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، عند نفس المستوى لنفس الفترة من العام 2019.
- إرتفع إجمالي موجودات المصرف ليصل إلى 170 مليار ريال محققاً نمواً بنسبة 4% مقارنة مع ديسمبر2019، وزيادة بنسبة 9,8% مقارنة مع سبتمبر 2019.
- بلغ إجمالي موجودات التمويل 113,2 مليار ريال قطري محققاً نمواً بنسبة5,7% بالمقارنة مع سبتمبر 2019.
- بلغت ودائع العملاء 112 مليار ريال قطري بنسبة زيادة 5% بالمقارنة مع سبتمبر 2019.
- بلغ إجمالي الدخل عن فترة التسعة أشهر مبلغ 5,961.6 مليون ر.ق. مقارنة بمبلغ 5,710.6 مليون ر.ق. عن نفس الفترة من عام 2019 مسجلاً نسبة نمو 4,4%.
- حققت إيرادات التمويل والإستثمار نمواً بنسبة 4,9% لتصل إلى 5,364.9 مليون ر.ق. لفترة التسعة أشهر مقارنة مع 5,113.7 مليون ر.ق. عن نفس الفترة من العام السابق مما يعكس نمواً إيجابياً متزايداً في الأنشطة التشغيلية الرئيسية للمصرف بالرغم من الدعم المقدم للعملاء المتأثرين بجائحة كوفيد-19.
- بلغ إجمالي المصاريف 821,9 مليون ر.ق. لفترة التسعة أشهر منخفضاً من 827,8 مليون ر.ق. بنفس الفترة في عام 2019 وبعكس ذلك الضوابط والرقابة الصارمة على المصاريف، مدعومة بنمو الإيرادات، مما أدى إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وإلى تحسن نسبة التكلفة إلى الدخل من 23,4% إلى 20,5%.لفترة التسعة أشهر، وهي الأفضل في القطاع المصرفي القطري.
- تمكن المصرف من الإحتفاظ بنسبة التمويل المتعثر من إجمالي التمويل عند 1,3% مما يعكس جودة المحفظة التمويلية للمصرف والإدارة الفعالة للمخاطر.
- واصل المصرف سياسته المتحفظة لتكوين المخصصات وعمل على زيادة مخصصات التمويل بأكثر من الضعف لتصل إلى 960,6 مليون رق لفترة التسعة أشهر مقارنة ب 446,9 مليون رق للعام 2019. واستمر المصرف بالاحتفاظ بنسبة تغطية التمويل المتعثر 100% بنهاية سبتمبر.
- بلغ إجمالي حقوق المساهمين 17,7 مليار رق بزيادة بنسبة 7,8% مقارنة مع سبتمبر 2019 وبزيادة بنسبة 3,1% بالمقارنة مع ديسمبر 2019. ووفقاً لمتطلبات بازل 3 بلغت النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال 18,3% كما بنهاية سبتمبر 2020 عند مستوى أعلى من الحد الأدنى للنسبة الإشرافية المحددة من مصرف قطر المركزي ومقررات لجنة بازل.

الجوائز التى حصدها المصرف في 2020

وتقديراً لنتائجه وجهوده المستمرة في تطوير القطاع المصرفي، حصد المصرف أكثر من 25 جائزة خلال الشهور التسعة الماضية من عام 2020، من مجلات عالمية مرموقة، من أهمها: جائزة «أفضل مصرف إسلامي في الشرق الأوسط وقطر» من مجلة ذي بانكر العالمية (التابعة لمجموعة فايننشال تايمز)، بالإضافة إلى جائزة «أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط وقطر»، و«أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم» من مجلة غلوبال فاينانس. كما حصد المصرف أيضاً جائزة «أفضل بنك رقمي» وجائزة «أفضل تطبيق جوال مصرفي في قطر» من مجلة ذا أسيت الرائدة في مجال النشر المالي في منطقة آسيا والمحيط الهادي. فضلاً عن ذلك، حصد المصرف أربعة جوائز من مجلة أشيان بانكر هي: «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وقطر»، و«أفضل بنك رقمي في قطر»، و«أفضل بنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطر». وبالإضافة الى كل هذه الجوائز، حاز المصرف أيضاً على جائزة «أفضل مصرف إسلامي في قطر» وفقاً لاستطلاع قراء مجلة أخبار التمويل الاسلامي (IFN) العالمية الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وكذلك جائزة «أفضل مصرف إسلامي في قطر» ضمن جوائز الخدمات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط التي تنظمها مجلة EMEA فايننانس، المجلة الرائدة المتخصصة في القطاع المالي في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

وتتويجاً لرؤيته المتميزة وإنجازاته في عالم الصيرفة، تم تتويج السيد باسل جمال، الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف، بجائزة «أفضل مصرفي إسلامي في الشرق الأوسط» ضمن جوائز ذا أسيت للتمويل الإسلامي 2020، في حين تُوِّج المصرف بجائزة «أفضل مصرف إسلامي في قطر» للعام الثاني على التوالي. كما حصل السيد باسل جمال على جائزة «أفضل رئيس تنفيذي في الاستجابة لتداعيات كوفيد19- في قطر سنة 2020» ضمن جوائز أشيان بانكر، في حين توِّج المصرف بجائزة «أفضل البنوك إدارة خلال كوفيد19- في قطر سنة 2020» من نفس المجلة. كما توِّج المصرف بجوائز«أفضل بنك رقمي في قطر و في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » و «أفضل تطبيق مبتكر للخدمات المصرفية للأفراد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» من قبل مجلة غلوبال بانكنج اند فاينانس ريفيو، فضلاً عن جائزتي «أفضل مصرف رقمي في قطر سنة 2020 » من طرف مجلة انترناشيونال بزنس، و«أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر» من طرف أشيا موني.

تشيد هذه الجوائز بالتقدم الكبير الذي حققه المصرف في ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز موقعه الريادي في دولة قطر.

تقديراً لأدائه وخدماته الرقمية المتميزة

قوية تعكس متانة مركزه المالي

تصنيفات عالمية قوية لـ«المصرف»

وكالة التصنيف	المدى الطويل	المدى القصير	النظرة المستقبلية
ستاندرد آند بورز	A-	A-2	مستقرة
كابيتال انتليجنس	A+	A1	مستقرة
موديز	A1	P-1	مستقرة
فيتش	A	F1	مستقرة

تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز :

في أبريل 2020، ثبّتت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) العالمية التصنيف الائتماني لمصرف قطر الإسلامي (المصرف) عند مستوى A-2/-A، مشيرة الى انّ النظرة المستقبلية لتصنيف المصرف «مستقرة وثابتة».

كما اكدت ستاندرد آند بورز، وهي أحد أهم وكالات التصنيف العالمية، في تقرير نشرته مؤخراً، «انّ تصنيف المصرف عند هذا المستوى هو خير دليل على مدى قوة نشاط المصرف لناحية الخدمات المالية للشركات، ورأسماله القوي، وسيولته الوافية، وقوة علامته التجارية، والمكانة المميزة التي يتمتع بها كأكبر مصرف إسلامي في قطر. وتتوقع أن يواصل المصرف دخوله القوي في مجال أعمال القطاع الحكومي والكيانات شبه الحكومية، والذي سيترافق مع الاستمرار في الحفاظ على قوة علامته التجارية ضمن القطاع الخاص».

وقالت الوكالة أن «نشاطات التمويل التي يقوم بها المصرف تعتمد بشكل رئيسي على ودائع العملاء كأحد الموارد الرئيسية، وتتوقع أن تبقى هذه الودائع مستقرة نسبياً مدعومة بعلاقات قوية وطويلة الأمد، وذلك بالإضافة الى النشاط القوي للمصرف في سوق الصكوك خلال السنوات القليلة الماضية».

واكد التقرير أيضاً أن التصنيف طويل الأمد ينسجم مع دور المصرف المهم ومساهمته في القطاع المصرفي في قطر، وكذلك مع تقييم الوكالة لدولة قطر باعتبارها داعماً كبيراً للقطاع المصرفي المحلي.

وأشار التقرير إلى أن «التصنيف طويل الأمد للمصرف أعلى من الوضع الائتماني المستقل، ما يؤكد وجهة نظرنا في احتمال تقديم دعم حكومي استثنائي إذا لزم الأمر، و ذلك نظراً لقاعدة عملائه ومساهميه».

كابيتال انتليجنس:

في مايو 2020، قامت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «كابيتال إنتليجنس» بتأكيد تصنيف المصرف للعملات الأجنبية على المدى الطويل عند "A+" وعلى المدى القصير عند "A1"، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقد كانت الوكالة في بيانها، أن تصنيف المصرف عند هذا المستوى يستند بشكل أساسي على «جودة أصول المصرف، وأرباحه القوية على المستوى التشغيلي ومستوى الربح الصافي، وكذلك متانة رأس المال. وقد ساهمت العلامة التجارية للمصرف ومكانته المرموقة بوصفه رائداً للصيرفة الإسلامية في قطر وثاني أكبر بنك في النظام المصرفي في البلاد، في التأكيد على تصنيف المصرف عند هذا المستوى».

وقال تقرير «كابيتال إنتليجنس»: إن ربحية المصرف قوية، كما أن إيراداته جيدة، ونتائجه المالية بقيت ثابتة. وإضافة إلى ذلك فإن ربحية المصرف أفضل من معدل متوسط القطاع المصرفي، وذلك بفضل هوامش التمويل الصافي المستقرة فوق مستوى المعدل، وكذلك استمرار المكاسب الناتجة عن الكفاءة، وانخفاض نسبة التكاليف إلى الدخل التي وصلت إلى أدنى مستوى بالمعايير الدولية.

وأضاف التقرير: إنّ جودة أصول المصرف صلبة وثابتة، كما أن قدرته على امتصاص خسائر الائتمان قوية. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة التمويل المتعثر منخفضة، حيث حافظ عليها المصرف عند نسبة تقترب من نقطة مئوية واحدة، وهي نسبة جيدة وأفضل بكثير من نسب منافسيه في القطاع المصرفي. ولا يزال المصرف مغطى بشكل تام من حيث احتياطي خسائر التمويل، ويتمتع برأس مال قوي وبمحفظة سيولة جيدة. ويستند تمويل المصرف إلى حد كبير على ودائع العملاء»، وبشكل رئيسي على ودائع التجزئة المتنوعة والمستقرة، فيما اعتماده على التمويل الأجنبي منخفض نسبياً.

وقال التقرير: تتوقع كابيتال إنتليجنس أن يتمكن المصرف من تجاوز تأثيرات انتشار وباء كوفيد-19 بفضل رأسماله القوية. وكذلك استعداد وقدرة السلطات القطرية على دعم القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، حيث أعلن مصرف قطر المركزي عن استعداده لتوفير المزيد من السيولة للبنوك العاملة في البلاد إذا لزم الأمر.

وأشار التقرير إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة تعكس توقعات كابيتال انتليجنس بأن جودة أصول المصرف ورسملته ستبقى قوية، وكذلك بالنسبة لعلامة المصرف التجارية ومكانته في السوق، متوقعة استقرار تمويله وسيولته نسبياً خلال الأشهر الـ 12 المقبلة.

تصنيف وكالة موديز:

في يونيو 2020، قامت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية بتثبتت تصنيف المصرف طويل الأجل للودائع عند مستوى A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وذكر تقرير وكالة موديز، التي تُعد واحدة من أكبر الوكالات الدولية للتصنيفات الائتمانية في العالم، « أن هذا التصنيف يعكس كفاية احتياطيات رأس المال لدى المصرف، وأرباحه الجيدة، واعتماده المحدود على التمويل من أسواق المال، مدعوماً بالخدمات المصرفية المبتكرة والمتطورة للأفراد والشركات، بشكل مستمر، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية».

وأكد التقرير الصادر عن وكالة موديز على مدى» قوة السيولة المالية للمصرف والتي تساهم في التخفيف من ضغوطات التمويل»، وذلك بالإضافة إلى احتمالية حصوله على دعم حكومي عند الحاجة، بفضل الأهمية التي يشكلها المصرف ضمن النظام المالي المحلي، والمكانة المميزة التي يتمتع بها كمن مصدر قطر المركزي باعتباره مصرفاً محلياً رائداً».

ووفقاً للتقرير «فإن الخطر الائتماني للمصرف تأخذ في الاعتبار أيضاً النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف سندات الحكومة القطرية عند المستوى AA3. وقد أدى تركيز المصرف على نشاطاته المالية في قطر، والتي يتمكّن حوالي 90% من إجمالي أصوله حتى شهر مارس 2020، إلى حصوله على تقييم قوي لوضعه العام والتي يستخدم لتحديد تصنيفاته».

كما أكد تقرير وكالة موديز على «المستوى القوي لجودة أصول المصرف، وتمكنه من الحافظة على نسبة منخفضة للتمويل المتعثر عند مستوى 1,2%، وهي نسبة إيجابية مقارنة بمعدل 1,9% بالنظام المصرفي القطري (كما في ديسمبر 2019)، وقد ساهمت جودة الأصول لدى المصرف بشكل كبير في دعم كافة تعاملاته مع الحكومة القطرية والمؤسسات شبه الحكومية». وتتوقع وكالة موديز «أن كفاية رأس مال المصرف ستبقى مستقرة. مع امكانية لتلبية متطلبات رأس المال المستقبلية الناشئة عن نمو أصول المصرف، وذلك من خلال الأرباح وإصدارات رأس المال،اما فيما يتعلق بربحية المصرف فقد أكد التقرير أنها «مدعومة بانخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل، مع هامش ربح صافي ثابت ومستقر».

تصنيف وكالة فيتش:

في نوفمبر 2020، أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «فيتش» التصنيف الائتماني طويل الأجل (IDR) لمصرف قطر الإسلامي (المصرف) عند «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما أكدت «فيتش» تصنيف مستوى تقييم الجدوى (VR) للمصرف عند «bbb».

وقالت وكالة «فيتش» في تقرير إجراء التصنيف: «إن تصنيف مستوى تقييم الجدوى الخاص بمصرف قطر الإسلامي يعكس قوة المصرف، والتي تعززها مكانته الحالية باعتباره المصرف الإسلامي الرائد على المستوى المحلي. مصرف قطر الإسلامي هو أقدم وأول مصرف إسلامي في قطر، ولديه حوالي نصف مجموع الأصول المصرفية الإسلامية في البلاد. لدى مصرف قطر الإسلامي 10% من إجمالي الأصول البنكية المحلية (وهذا ما يجعله ثاني أكبر بنك في قطر) و13% من الودائع عند نهاية يونيو 2020. أدت الودائع المحلية القوية التي يشكلها المصرف إلى بلوغ نسبة عالية من المودعين الأفراد. كما يعكس تصنيف مستوى تقييم الجدوى للمصرف الربحية القوية للمصرف، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول وتوازنها مقابل التركيز المرتفع للتمويل».

وأضاف التقرير أن: «مقاييس جودة الأصول لدى المصرف تعتبر الأفضل مقارنة مع نظرائه. ارتفعت نسبة التمويل المتعثرة للبنك بشكل هامشي منذ 2018 إلى 1,4% في نهاية النصف الأول من عام 2020. وغطى إجمالي مخصصات خسائر التمويل عمليات التمويل المتعثرة بأكثر من 200% في نهاية النصف الأول من عام 2020، وهو أمر متحفظ في رأينا».

وعن ربحية المصرف، قال تقرير «فيتش»: «يتفوق المصرف من حيث الربحية على غيره نظراً لمكانته المحلية القوية، والتي تدعم نمو التمويل وجذب ودائع الأفراد منخفضة التكلفة، مما يضمن انخفاض تكلفة التمويل مقارنة بغيره من المصارف. يتم دعم الربحية أيضاً من خلال مخصصات تمويل منخفضة نسبياً، وذلك بالنظر إلى جودة الأصول، والإدارة الجيدة للتكاليف».

باسل جمال: التصنيفات تؤكد قوة مؤشرات جودة الأصول لدى المصرف

وتعليقا على هذه التصنيفات، قال السيد باسل جمال، الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف: «يسرنا تثبيت وكالات التصنيف العالمية، لتصنيفنا الائتماني، والذي يعكس مدى قوة وتطور الاقتصاد الوطني وخاصة القطاع المصرفي. وقد حقق المصرف نتائج مالية إيجابية خلال العام المالي 2019 مقارنة بعام 2018 والذي ترافق مع أداء قوي في كافة القطاعات، حيث سجل المصرف أرباحاً وعوائد إيجابية للمساهمين. وتؤكد هذه التصنيفات، أنّ مؤشرات جودة الأصول لدى المصرف قوية وأن نسبة التمويل المتعثر من إجمالي التمويل، التي سجلت 1,3%، تعتبر من أقل النسب في مجال الصناعة المصرفية. كما واصل المصرف سياسته المتحفظة لتكوين المخصصات حيث بلغت نسبة تغطية التمويل المتعثر 100% بنهاية سبتمبر 2020.» وأضاف السيد باسل جمال: «في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات غير مسبوقة واستثنائية بسبب تفشي فايروس كوفيد-19، فانّ أولويتنا الأساسية اليوم تتمثل في سلامة وصحة عملائنا وموظفينا، إلى جانب ضمان استمرارية العمل. لقد اتخذنا خطوات هامة لدعم جهود الدولة الهادفة إلى الحد من انتشار الفيروس، من خلال تعزيز مستوى الوعي حول الإجراءات الوقائية داخل المجتمعات وتشجيع عملائنا على الاستفادة من الخدمات المصرفية المتاحة لهم عبر قنواتنا الرقمية الشاملة من منازلهم. كما كان المصرف سباقاً في دعم وتنفيذ كافة التدابير التي اتخذتها الدولة ومصرف قطر المركزي لمساعدة القطاعات والشركات المتضررة بسبب الأزمة الراهنة».

«المصرف» تميز في دعم الصيرفة الإسلامية

يعتبر مصرف قطر الإسلامي «المصرف» أكبر المصارف الإسلامية في دولة قطر، ويساهم من موقعه في دعم الاقتصاد الوطني بقيمة مضافة تسهم في تطوير البنية التحتية وكافة المشروعات التي يتم تنفيذها في الدولة، في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، لمختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك المشروعات التي تنفذ استعدادا لاستضافة دولة قطر لكأس العام قطر 2022. ونجح المصرف على مدى قرابة 40 عاماً في تحقيق مستويات ربحية مميزة للمساهمين والعملاء، ساهمت في استقطاب العديد من المستثمرين وكبار العملاء من الداخل والخارج، مستفدين من مجموعة من الخدمات المصرفية المتميزة التي تستجيب لتطلعات العملاء، مراعياً في الوقت ذاته معايير المصرفية العالمية، والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى مواكبة التطور التكنولوجي والرقمي، الأمر الذي أهل مصرف قطر الاسلامي لفوز طيلة 9 أشهر من العام الجاري بأكثر من 25 جائزة عالمية.

تصنيفات «المصرف» تعكس قوة الأداء

- تصنيف موديز: A1
- تصنيف فيتش: A
- تصنيف ستاندرد آند بورز: A-
- تصنيف كابيتال إنتلجانس: A+

2.21
مليار ريال صافي أرباح «المصرف» في 9 أشهر

25
جائزة حصدها المصرف الإسلامي في 9 أشهر

%18.3
نسبة كفاية رأس المال

أداء مالي مميز

- **170** مليار ريال صافي الموجودات بنهاية 9 أشهر
- **%9.8** نموا مقارنة بسبتمبر 2019
- **113.2** مليار ريال موجودات التمويل بنهاية 9 أشهر
- **%5.7** نموا مقارنة بسبتمبر 2019
- **112** مليار ريال ودائع العملاء بنهاية 9 أشهر
- **%5** نموا مقارنة بسبتمبر 2019

- **5.9** مليار ريال دخلا تشغيليا بنهاية 9 أشهر
- **%4.4** نموا مقارنة بشهر سبتمبر 2019
- **5.3** مليار ريال إيرادات التمويل والاستثمار بنهاية 9 أشهر
- **%4.9** نموا مقارنة بشهر سبتمبر 2019
- **17.7** مليار ريال حقوق المساهمين بنهاية 9 أشهر
- **%7.8** نموا مقارنة بشهر سبتمبر 2019

لوسيل إنفوجرافيك

المصدر: مصرف قطر الإسلامي
By. Noureldin Medhat

أكبر
جائزة فردية في قطر!

17
الذكرى السنوية
مليونير الدانة

الدانة
الجائزة الكبرى
2.5
مليون

❖ جائزة كبرى بقيمة 2.5 مليون ريال قطري
❖ جائزة بقيمة 1 مليون ريال قطري في اليوم الوطني لدولة قطر

افتح حساب الدانة الآن!

*كل عميل يودع مبلغ 5,000 ريال قطري في حساب الجاري أو التوفير سيكون مؤهل للدخول في السحب على جوائز برنامج الدانة

يسري العرض من 5 مارس 2020 لغاية 31 يناير 2021

*تطبق الشروط والأحكام
5033DOHA
4445 6000
www.dohabank.com

بنك الدوحة
DOHA BANK

وزارة المالية والتجارة
تسوّق بثقة
16001

رغم تحديات «كوفيد - 19» وأسعار النفط

قطر تحافظ على أقوى التصنيفات الاقتصادية العالمية

الدوحة - لوسيل

توقعت مصادر مالية أن تحافظ دولة قطر خلال الفترة القليلة المقبلة على تصنيفاتها الائتمانية عالية الجودة التي حصلت عليها طيلة التسعة أشهر الماضية والتي تعتبر من أعلى التصنيفات الائتمانية على الصعيد العالمي والتي تعكس القوة المالية والائتمانية التي تتمتع بها دولة قطر سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى العالمي.

ووفقا لما علمه «ائتمان وطن» فإنه من المتوقع أن تصدر بعض وكالات التصنيف الائتماني العالمية مثل وكالة موديز وستاندرد آند بورز تقاريرها عن الاقتصاد القطري والوضع الائتماني للدولة خلال شهر ديسمبر من العام الجاري، حيث من المتوقع أن تتطرق تلك التقارير بالدراسة والتحليل إلى عدد من الملفات الاقتصادية وفي مقدمتها تقديرات الموازنة العامة للدولة التي من المنتظر أن يعلن عنها خلال شهر ديسمبر من العام الجاري، إلى جانب ذلك من المتوقع أن تتطرق تلك التقارير إلى الوضع النقدي في الدولة وتحديدا الجهاز المصرفي، من خلال وضع السيولة المحلية، ومستوى توافر الاحتياطيات الدولية لدى دولة قطر عبر مصرف قطر المركزي والتي واصلت نموها بشكل مسترسل خلال الـ 24 شهرا الماضية، حيث بلغت نحو 203,46 مليار ريال بنهاية شهر أكتوبر من العام الجاري.

وبناء على التحليلات المالية والتقديرات الأولية فإن تلك التقارير يتوقع لها أن تحافظ على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد القطري، خاصة أنه نجح طيلة الأشهر الماضية في المحافظة على مستوى ائتماني متميز مع نظرة مستقبلية مستقرة في ظل التحديات الاقتصادية التي خلفها تفشي فيروس كورونا «كوفيد 19»، وتأثيره على عدد من القطاعات الاقتصادية والتجارية المتنوعة، وفي مقدمتها أنشطة التجارة والخدمات السياحية والفندقية نتيجة لإجراءات التباعد الاجتماعي إضافة إلى تعليق بعض الأنشطة الاقتصادية إما كليا أو جزئيا لفترة تجاوزت 6 أشهر قبل اكتمال عودتها للنشاط بشكل طبيعي بعد تطبيق المرحلة الأخيرة من تخفيف القيود والإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها لمواجهة تفشي فيروس كورونا «كوفيد 19».

القدرة على الإيفاء

كما تشير ذات التحليلات إلى اعتماد سعر ترجيحي لبرميل النفط في الموازنة العامة للدولة عند مستوى 40 دولارا للبرميل سيكون له الأثر الإيجابي على مستوى المالية العامة للدولة خاصة أن مستويات أسعار القياس على مستوى برميل النفط وتحديدا خام برنت في الأسواق العالمية يتحرك في الأشهر القليلة الماضية عند مجال يتراوح بين 38 دولارا للبرميل الواحد إلى مستوى 41 دولارا للبرميل الواحد، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون هناك تعادل على مستوى المالية العامة للدولة، بالإضافة إلى أن العديد من المشاريع قد اكتملت ودخلت طور التشغيل وبالتالي أصبحت تحقق إيرادات. إلى ذلك، تصنف وكالات التصنيف الائتماني العالمية وفي مقدمتها وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة موديز ووكالة فيتش الوضع الائتماني لدولة قطر عند مستوى عالي الدرجات الاستثمارية ذات الجدارة العالية والقدرة على الإيفاء بكافة الالتزامات التي عليها، بل إن بعض الوكالات أعلنت في تقريرها خلال العام الجاري عن توقعات بأن تقوم بترقية تصنيف دولة قطر عند مستويات أعلى مما هي عليه الآن خاصة مع عودة تعافي الاقتصاد العالمي.

وكانت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية ثبتت في تقريرها الصادر خلال شهر مايو من العام الجاري التصنيف الائتماني والسيادي لدولة قطر عند مستوى AA-/A-1+ مع تأكيدها على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد القطري بشكل عام رغم التحديات التي يعيشها الاقتصاد العالمي نتيجة تفشي فيروس كورونا «كوفيد 19».

الحوكمة الرشيدة

ونوهت وكالة «ستاندرد آند بورز» إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة انبنت على مجموعة من الأسس المالية والحوكمة الرشيدة التي تتبعها دولة قطر نتيجة موازنة المخاطر التي اعتمدتها دولة قطر والتي من الممكن أن تجنبها التحديات الناشئة عن الاقتصاد العالمي.

ورجحت وكالة ستاندرد آند بورز إمكانية رفع التصنيف خاصة أن المؤسسات في قطر تعمل على تطوير آليات عملها بما يتماشى مع نظيراتها خارج المنطقة، كما قالت الوكالة إنها لاحظت زيادة ملحوظة في الشفافية، بما في ذلك زيادة الوضوح بشأن الأصول الخارجية للحكومة.

كما أكدت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية نهاية شهر سبتمبر من العام الجاري التصنيف الائتماني لدولة قطر عند مستوى Aa3 مع المحافظة على النظرة المستقرة.

وأوضحت وكالة موديز أن تثبيت التصنيف الائتماني تدعمه مجموعة من الأسس المتينة للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى المرونة التي تتمتع بها الدولة في مواجهة كافة التحديات، بما في ذلك التحديات الحالية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا «كوفيد 19»، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كما أشارت وكالة موديز في تقريرها إلى مجموعة من نقاط القوة المالية والاقتصادية للدولة ومنها ارتفاع مستوى دخل الفرد في قطر بشكل استثنائي، بالإضافة إلى نمو احتياطياتها الهائلة من الطاقة والهيدروكربونات بتكاليف استخراج منخفضة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، إلى جانب صافي الأصول القوي للحكومة، بالإضافة إلى مجموعة من المبادرات الاقتصادية والإستراتيجيات الاقتصادية التي كان لها الأثر الإيجابي على الاقتصاد الكلي.

نظرة مستقرة

من جهتها، أكدت وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني، تصنيف قطر عند مستوى AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة، موضحة أن هذا التصنيف يعكس الوضع القوي لصافي الأصول الأجنبية السيادية، مشيرة إلى أن قطر تعد واحدة من الدول التي تتمتع بأعلى النسب فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم، كما تتمتع بهيكل مالي عام مرن يسمح بديناميكية دين مواتية واستجابة قوية للحد من التداعيات المالية الناتجة عن تفشي جائحة كورونا.

وأشارت وكالة فيتش إلى أن الجزء الأكبر من صادرات قطر من الغاز تباع بموجب عقود طويلة الأجل، ونحو نصف العائدات الهيدروكربونية التي تلقتها الدولة في 2020 مرتبطة بعام 2019، مما يحد من الانخفاض في الإيرادات الهيدروكربونية إلى 27 بالمئة في 2020، ويؤدي إلى انخفاض بنسبة 9 بالمئة في 2021.

وتابعت بالقول إن جهاز قطر للاستثمار الذي تبلغ قيمته 320 مليار دولار أمريكي يواصل نشاطه بكثافة في شراء الأصول في الخارج، وتوسيع استثماراته، كما أشارت إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوي في قطر، وهو من أعلى المعدلات في العالم، بالإضافة إلى هيكل المالية العامة المرن الذي سمح للحكومة بإدارة الوضع المالي وخلق استجابة قوية للحد من التأثير المالي لمختلف التحديات ومنها التحديات المتعلقة بأزمة فيروس كورونا.

ترسيخ الثقة

وتساهم هذه التقارير والتصنيفات الائتمانية في ترسيخ الثقة العالية لدى كبار المستثمرين في العالم بالاقتصاد القطري وقدرته التنافسية، خاصة في ظل ما تقدمه دولة قطر للمستثمرين الأجانب من اقتصاد مزدهر مدعوم بالتوسع في صادرات النفط والغاز الضخمة، والبنية التحتية ذات المستوى العالمي، والقرب من الأسواق الناشئة، والبيئة المميزة للأعمال بشكل متزايد، خاصة مع اهتمام العالم بدولة قطر وهي تستعد لاستضافة كأس العالم 2022، حيث تعمل الدولة على المنافسة بقوة على المستوى العالمي والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى داخل الدولة.

تحفيز الاستثمارات الأجنبية

كما أنها ستكون محفزا للاستثمارات الأجنبية للدخول في العديد من المشاريع التي تنفذها دولة قطر، وفي مقدمتها التوسعة التي يتم تنفيذها في مشاريع الطاقة وخاصة إنتاج الغاز في حقل الشمال القطري، حيث يمكن أن يعزز الاستثمار الأجنبي في البلاد خلال السنوات المقبلة، خاصة أن دولة قطر هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، خاصة أن توسيع حقل الغاز الطبيعي في حقل الشمال، الذي يقع قبالة الساحل الشمالي الشرقي سيؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز من 77 مليونًا إلى 110 ملايين طن متري سنويًا، ومن المتوقع أن يجلب المشروع استثمارات خارجية، حيث قد يشارك شركاء خارجيون في عناصر التوسع. وتم التأكيد على أن دولة قطر اتخذت خطوات كبيرة من أجل تنويع اقتصادها وجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستندة في ذلك إلى جملة من الأسس والدعائم الاقتصادية عالية المرونة والتنافسية، مع التنويه إلى نجاح دولة قطر في اتخاذ سلسلة من التدابير الاقتصادية السريعة المصممة للحد من آثار تفشي فيروس كورونا «كوفيد 19».

تصنيفات قطر

تؤكد نجاح الإستراتيجيات الاقتصادية

نجحت دولة قطر خلال الفترة الماضية في تعزيز مكانتها على مستوى التصنيفات الائتمانية وحازت النظرة المستقبلية المستقرة في ظل التحديات التي شهدها العالم بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19»، وهو ما يعد إنجازا اقتصاديا متميزا يُحْسَب لدولة قطر بفضل الإستراتيجيات الاقتصادية التي وضعتها لتحقيق أهدافها، ويعكس النجاح المميز في تطبيق تلك الإستراتيجيات، كما يؤكد المرونة التي تتمتع بها دولة قطر في مواجهة كافة التحديات.

تصنيفات دولة قطر

S&P Global Ratings	Moody's	Fitch Ratings
AA-	Aa3	AA-
ستاندرد آند بورز	موديز	فيتش

تتمتع دولة قطر بمجموعة عوامل تدعم التصنيف.. منها:

- القوة المالية المميزة
- قوة الاحتياطيات النقدية
- مرونة التعامل مع التحديات
- تنويع مصادر الدخل
- تطوير إنتاج الغاز
- الحوكمة الرشيدة
- معدل دخل الفرد
- صافي أصول الدولة

الاحتياطيات الدولية

مليار ريال

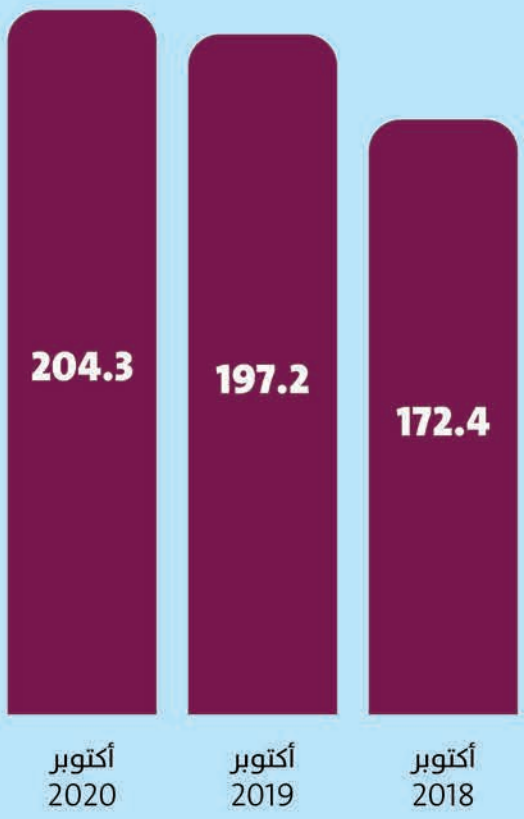

%8.9 نموا مركبا في 24 شهرا

328

مليار دولار استثمارات جهاز قطر للاستثمار

- الأصول المالية الكبيرة للحكومة تحقق استقرارا إيجابيا
- الميزانية الخارجية لدولة قطر لا تزال قوية وصلبة
- صادرات قطر من الغاز تُباع بموجب عقود طويلة الأجل

المصدر: لوسيل
By. Noureldin Medhat

نمو مستدام وتصنيفات عالية الجودة

الدولي الإسلامي.. مسيرة مصرفية رائدة

الدوحة – لوسيل

ثلاثة عقود من التميز والتألق نجح خلالها الدولي الإسلامي في تكريس مكانته كبنك رائد متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فمنذ تأسيسه في العام 1991، يقدم الدولي الإسلامي حلولًا مصرفية إسلامية للأفراد والشركات، ملتزما في نفس الوقت بشكل تام بالتراث والقيم القطرية والإرث الحضاري والمجتمعي القيم.

وحرص الدولي الإسلامي منذ تأسيسه على رؤية واضحة الملامح وهي أن يصبح أكفأ المؤسسات المالية الإسلامية وأكثرها تميزًا، وأن يؤدي واجباته وفقًا لأفضل المعايير العالمية، وأن يواصل خدمة المجتمع القطري بتفانٍ، حتى يصبح الدولي الإسلامي الخيار الأول للعملاء، مع الحرص على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية عالية الجودة تتفق مع الشريعة الإسلامية وتفي باحتياجات عملاء الدولي الإسلامي والاقتصاد الوطني والرؤية الإستراتيجية لدولة قطر، وأن يؤكد الدولي الإسلامي على تقديره لعملائه ولعلاقات الدولي الإسلامي معهم فضلًا عن الالتزام بتحقيق تطلعاتهم.

ويلتزم الدولي الإسلامي بمجموعة من القيم، في مقدمتها تأكيد هويته بصفته بنكا حديثا يتمتع بقيم تقليدية، بالإضافة إلى الاجتهاد من أجل تحقيق التميز في كل ما يقوم به في جميع تعاملاته، إلى جانب إثبات الالتزام تجاه عملاء الدولي الإسلامي وتجاه دولة قطر، بالإضافة إلى الاستفادة من العمل الجماعي لتحقيق أعلى المعايير الممكنة، مع تطوير خدمات مصرفية مبنية على النزاهة والأمانة.

■ الدولي الإسلامي

تنمية الكوادر القطرية والمسؤولية المجتمعية

ينفذ الدولي الإسلامي خططه الرامية إلى استقطاب وتمكين الكوادر القطرية في مختلف إدارات ومفاصل البنك مع إتاحة جميع فرص التدريب والتأهيل والارتقاء الوظيفي، ومنحهم المزايا والامتيازات التي يستحقونها، وبما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030 في مجال الموارد البشرية.

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية فإن الدولي الإسلامي مستمر في دعم مختلف المشاريع والأنشطة التي تقدم قيمة مضافة للمجتمع على اختلافها، سواء كانت خيرية أو تعليمية أو رياضية أو ثقافية أو أي نشاطات أخرى ذات فائدة مجتمعية.

أداء مالي قوي ومستدام

استطاع الدولي الإسلامي مواصلة تحقيق نتائج متميزة منذ تأسيسه، مستمداً مركزه القوي من الاقتصاد القطري الذي يعطي جميع القطاعات العاملة فيه وفي مقدمتها القطاع المصرفي أفضل المزايا والفرص لتحقيق مؤشرات إيجابية تساعدها على الارتقاء بأعمالها، ولعل ما تكشف عنه النتائج المالية الخاصة ببنك الدولي الإسلامي هي خير دليل عن القوة المالية والمكانة المرموقة التي بلغها الدولي الإسلامي بفضل إستراتيجياته التي مكنته من مواصلة النمو في ظل التحديات التي شهدها العالم طيلة الفترات الماضية، وفي مقدمتها جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد- 19».

وتظهر البيانات المالية تحقيق الدولي الإسلامي لصافي أرباح بنهاية الربع الثالث من العام الجاري 785 مليون ريال مقابل 777 مليون ريال خلال الفترة المقابلة من عام 2019.

كما ارتفع إجمالي موجودات الدولي الإسلامي بنهاية الربع الثالث من العام الجاري إلى 59,3 مليار ريال بنسبة نمو 12%، ووصل حجم المحفظة التمويلية إلى 39,2 مليار ريال مقابل 31,9 مليار ريال بنهاية الفترة المقابلة من عام 2019، أي بنسبة نمو 22,6%، كما بلغ حجم الودائع 36,0 مليار بنسبة نمو 12,4% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، فيما بلغ العائد على السهم 0,52 ريال. وبالنسبة لمعدل كفاية رأس المال «بازل III» فقد وصل إلى 17,17% وهو يثبت مجدداً المركز المالي المتميز للدولي الإسلامي. وبلغ إجمالي الإيرادات بنهاية الربع الثالث 1,84 مليار ريال مقابل 1,76 مليار ريال بنهاية الفترة المقابلة من العام الماضي بمعدل نمو 4,5%.

■ الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني

كما واصل الدولي الإسلامي خلال الربع الثالث تحقيق النجاح في مجال تحسين الكفاءة التشغيلية، حيث بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل بنهاية هذا الربع 20,0%، وهي نسبة غير مسبوقة ومتميزة، كما أنها تعتبر من أهم مؤشرات نجاح البنك في الاستجابة للتطورات المستجدة وتحسين كفاءته التشغيلية.

وأشار سعادة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني آل ثاني رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب في تصريح بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمال الربع الثالث لعام 2020 «إلى أن الدولي الإسلامي استطاع مواصلة تحقيق نتائج متميزة رغم التحديات، مستمداً مركزه القوي من الاقتصاد القطري، الذي يعطي جميع القطاعات العاملة فيه، وفي مقدمتها القطاع المصرفي، أفضل المزايا والفرص لتحقيق مؤشرات إيجابية تساعدها على الارتقاء بأعمالها، وهذا كله بفضل دعم ورعاية حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى».

وأضاف سعادته: «لقد شهدت الفترة المنتهية بتاريخ 2020/9/30 تعزيز البنك لإستراتيجيته وخططه التشغيلية في ظل الظروف الراهنة، وبالنظر إلى النتائج التي تم تحقيقها يمكننا القول إنه نجح في ذلك، حيث تم تطوير آليات التفاعل مع السوق وعوامله المختلفة، والاستجابة لتطلعات العملاء وتقديم الخدمات المصرفية لهم بكل يسر وفعالية».

وأكد «بأن البنك استمر بالتركيز على تمويل المشاريع في السوق المحلية بقطاعاته المختلفة، حيث لمسنا أن هناك تحركاً تصاعدياً إيجابياً نثق أنه سيتواصل، إن شاء الله، خصوصاً وأن جميع المؤشرات وجميع التقارير محلياً ودولياً، تشير إلى أن الاقتصاد القطري هو أحد أفضل الاقتصاديات التي أحسنت التعامل مع الظروف الحالية والتحديات المستجدة».

وقال سعادة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني: «إن الأولوية بالنسبة لنا هي المشاركة في تمويل المشاريع الكبيرة ومشاريع البنية التحتية لما لها من أثر إيجابي بعيد المدى على الاقتصاد الوطني، ويسعدنا أن نسهم في نهضة اقتصاد بلادنا الذي يواصل ريادته في شتى المجالات».

ونوه سعادته إلى «أن التركيز على المشاريع الكبيرة لن يقلل من اهتمام البنك بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث إنها بند ثابت في إستراتيجية الدولي الإسلامي، بالنظر إلى أنها ذات أثر تنموي أفقي ويسهم في خدمة المجتمع القطري، ونحن ننظر إلى هذا الأمر على أنه اقتصادي ولكن بنفس الوقت ننظر إليه أيضا من ناحية المسؤولية الاجتماعية التي نحرص على أن نلتزم بها بشكل دائم في مختلف خدماتنا ومشاريعنا».

وأعرب سعادة رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب «عن تفاؤله بالفترة المقبلة، حيث قطع البنك شوطاً هاماً، واختصر العديد من المراحل الزمنية في إنجاز خططه وبرامجه التطويرية في سياق مواجهته لعوامل السوق والتحديات المختلفة، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بتحويل التحديات إلى فرص، ونأمل بأن هذا التوجه سوف يتواصل حتى تحقيق النمو المستهدف مرحلياً وعلى المدى البعيد».

تصنيفات تعكس المكانة المرموقة

يحظى الدولي الإسلامي بمجموعة من التصنيفات الائتمانية عالية الجودة التي حصل عليها من كبرى وكالات التصنيف الائتماني العالمية، وآخرها الصادرة مطلع شهر نوفمبر من العام الجاري من قبل وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية والتي ثبتت تصنيف الدولي الإسلامي عند درجة «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو ما يشير إلى أن البنك استطاع مواجهة التحديات الطارئة والمستجدة في الأسواق، وحافظ على جدارة مركزه المالي مستنداً إلى قوة الاقتصاد القطري وملاءته العالية، مؤكدة أن تثبيت تصنيف البنك يعود إلى مجموعة من العوامل الهامة. وأشارت فيتش إلى أن الدولي الإسلامي يتمتع بملاءة مالية مرتفعة مقابل المتطلبات التنظيمية، كما يتمتع بجودة أصول عالية وربحية قوية، ويضاف إلى ذلك كله أن للبنك مركزا راسخا في القطاع المصرفي المحلي.

■ د. عبد الباسط الشيبي

وقد صرح د. عبد الباسط أحمد الشيبي الرئيس التنفيذي للدولي الإسلامي تعليقاً على تثبيت تصنيف البنك عند هذه الدرجة المرموقة قائلا: «نحن سعداء بأننا استطعنا أن نواكب الاقتصاد القطري ونجاحاته الكبيرة وتصنيفه المرتفع، حيث يشكل رافعة النمو للقطاع المصرفي ولبقية القطاعات الأخرى».

وأكد أن التصنيفات التي حصل عليها الدولي الإسلامي من وكالات التصنيف الائتماني العالمية عند مستويات مرتفعة له دلالة خاصة ومزدوجة، فمن ناحية أولى يدل على قوة القطاع المصرفي القطري وقدرة البنوك المحلية على الارتقاء بمستويات أدائها إلى درجات عالية، ومن ناحية ثانية يؤكد على صوابية القرارات والتوجيهات الحكومية والجهات الإشرافية وقدرتها الاستشرافية على المبادرة والفعل وفق رؤية تستند إلى عناصر القوة الكثيرة التي تمتلكها دولة قطر.

إلى ذلك، فإن المركز المالي المتميز للدولي الإسلامي مرشح لمزيد من القوة، مدعوماً بتصنيفات مرموقة من قِبَل وكالات التصنيف الائتماني العالمية، حيث ثبتت وكالة موديز تصنيف الدولي الإسلامي عند درجة A2 مع نظرة مستقبلية مستقرة، ووكالة كابيتال أنتلجنس التي منحته تصنيفاً عند مستوى A مع نظرة مستقبلية مستقرة.

خدمات مصرفية متطورة

تمكن الدولي الإسلامي من تحقيق تطور نوعي في مجال التحول الرقمي، حيث قام بتطوير مختلف القنوات البديلة وأصبحت معظم الخدمات متاحة عبر المنصات الإلكترونية، كالخدمات المصرفية عبر الجوال والإنترنت المصرفي للأفراد والشركات وشبكة الصرافات الآلية ومركز الاتصال، كما أطلق البنك عدداً من البطاقات التي تسهل على العملاء من أفراد وشركات عملياتهم المصرفية كبطاقة الراتب وبطاقة العمالة المنزلية وبطاقة الإيداع النقدي للشركات.

وسيواصل البنك في الفترة المقبلة التركيز على تطوير قنواته البديلة وتعزيز حلول المدفوعات الرقمية وفق أفضل المعايير المعتمدة عالمياً وبما يسهم في تطوير الكفاءة التشغيلية للدولي الإسلامي، ويلبي تطلعات عملائه للحصول على أفضل الخدمات والمنتجات وأكثرها ملاءمة لاحتياجاتهم مع مزايا الموثوقية والأمان.

في 6 أشهر بدلا من 5 سنوات

قطر تخطو خطوات عملاقة في تطبيق التكنولوجيا المالية

الدوحة – لوسيل

علم «ائتمان وطن» أن أشواطا متقدمة قُطِعَت في مجال تطبيق الإستراتيجية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق نقلة نوعية في مجال الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية في دولة قطر بشكل عام، وبما يتماشى مع التطورات التكنولوجية التي شهدها القطاع المالي والمصرفي طيلة الأشهر الماضية، والتي تعززت بشكل خاص بعد تفشي فيروس كورونا «كوفيد- 19»، حيث تسارعت الخطى نحو تبني أفضل الممارسات في هذا المجال من أجل مواكبة المتغيرات المتسارعة.

وفي ذات الإطار، وحسب ما علمه «ائتمان وطن» فإنه سيتم تقييم ما تحقق من إنجازات في هذا المجال خلال الفترة المقبلة، والوقوف على التقدم الحاصل، بالإضافة إلى الوقوف على بعض التحديات التي تواجه تقدم التكنولوجيا المالية من أجل البحث عن حلول وآليات تساهم في تذليل أي عقبات من شأنها أن تؤثر على التقدم الحاصل في مجال اعتماد التكنولوجيا المالية في كافة المعاملات المالية والمصرفية والاستثمارية المنجزة داخل دولة قطر التي تستهدف أن تكون سباقة في هذا المجال، في ظل ما تتمتع به من بنية تحتية اتصالية وتكنولوجية متطورة، خاصة بعد أن كانت هي أولى دولة على الصعيد العالمي تقوم بإطلاق خدمة الجيل الخامس، بالإضافة إلى الحلول التكنولوجية المبتكرة التي يتم تقديمها لفائدة مختلف المؤسسات سواء التي تعمل تحت مظلة القطاع العام، أو المؤسسات والشركات التابعة للقطاع الخاص.

إلى ذلك، فقد نوهت مصادر مالية ومصرفية مطلعة إلى أنه ما تم تحقيقه خلال الستة أشهر الماضية يعتبر إنجازا كبيرا خاصة أنه كان من المرتقب تطبيقه على امتداد 5 سنوات مقبلة لكن في ظل التحديات التي خلفها تفشي فيروس كورونا «كوفيد- 19» ساهم في اختزال خمس سنوات من العمل في ستة أشهر فقط.

وأضافت ذات المصادر قائلة إنه على الرغم من التحديات التي خلفها تفشي فيروس كورونا المستجد، فإن دولة قطر التزمت بالمضي قدما في الإستراتيجية الوطنية للتكنولوجيا المالية لتنويع اقتصادها.

التكنولوجيا المالية

وكان مصرف قطر المركزي نوه في تقريره السنوي إلى أهمية التكنولوجيا المالية، حيث قال إنه إدراكا لأهمية الابتكار والنمو المالي الإلكتروني بشكل عام وخدمات الدفع بشكل خاص لتنمية الاقتصاد القطري، تم إنشاء قسم حصري للنظام المالي الإلكتروني في مصرف قطر المركزي، وتم وضع إستراتيجية للتكنولوجيا المالية تهدف إلى تطوير نظام بيئي مالي تعاوني ومتصل للوفاء بالأهداف طويلة الأجل لرؤية قطر الوطنية 2030، وكجزء من الإستراتيجية، يعمل مصرف قطر المركزي على خلق بيئة تنظيمية حديثة، بما في ذلك صندوق حماية تنظيمي، يدعم الابتكار واستقرار السوق.

كما قام مصرف قطر المركزي بتطبيق العديد من السياسات والإجراءات القياسية لتعزيز المدفوعات الإلكترونية في قطر.

وكانت إحدى المبادرات الرئيسية في هذا الصدد ترشيد الرسوم والمواعيد التشغيلية لأنظمة الدفع، ومن أجل زيادة توافر نظام التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي تم تمديد توقيت النظام علاوة على ذلك يتم تزويد البنوك بالدعم التنظيمي المناسب لتقديم قنوات مصرفية رقمية مبتكرة آمنة ومريحة لعملائها من الأفراد، حيث بدأت العديد من البنوك العاملة في دولة قطر في تقديم المحافظ الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، ومرافق التحويل الإلكتروني التي تستفيد من التقنيات المتقدمة مثل الوجه والصوت والتعرف على بصمات الأصابع ورمز الاستجابة السريعة وتقنية عدم الاتصال وغيرها من الوسائل على قدم المساواة مع البنوك العالمية بشكل عام.

قفزة نوعية

وقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تحقيق قفزة نوعية في المجال التكنولوجي، حيث سجل قطاع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي نموا متميزا، حيث حقق نموًا في الاستثمار على امتداد السنوات الماضية، حيث قفز الاستثمار في التكنولوجيا المالية من نحو 50 مليار دولار في عام 2017 إلى نحو 111,8 مليار دولار بنهاية عام 2018.

إلى ذلك، فإن بعض المصادر تشير إلى أن الجهات المالية والمصرفية في دولة قطر يرحبان بشدة بالاستخدام الآمن للتطورات التكنولوجية التي تعزز الاستقرار المالي والاندماج في دولة قطر، مع تأكيدها على زيادة الاهتمام بالتكنولوجيا المالية منذ ظهور جائحة كورونا، حيث ذكرت عن مصادرها أن تواصل الاهتمام بالتكنولوجيا المالية من شأنه أن يساهم في تحفيز الابتكار ومواكبة كافة التحديات والتطورات العالمية في مجالات التكنولوجيا المالية الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تمكين المستخدمين من تغيير طريقة الدفع بشكل كبير خلال السنوات المقبلة.

وفي ظل ما تتمتع به دولة قطر من ريادة في المجالات المالية في منطقة الشرق الأوسط، فإن قطر تعتبر مركزا ماليا رائدا في الشرق الأوسط، حيث نجحت في قطع أشواط متقدمة في مجال البلوكتشين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بنيتها التحتية المالية والقانونية الحالية من خلال تركيز القطاع على المدفوعات الرقمية، بالإضافة إلى إدارة الأموال والإقراض، لتظهر كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية.

كما أرست دولة قطر العديد من المبادرات لجذب الاستثمار الأجنبي في مجال التكنولوجيا المالية وتشجيع الشركات الكبرى على إطلاق شركات تابعة لها في الدولة، حيث أنشأت دولة قطر وكالة ترويج الاستثمار، مع تقديم برامج تحفيز المناطق الحرة، ويضاف إلى ذلك كافة المبادرات التي قادها صندوق الثروة السيادية القطري من خلال زيادة استثماراته بشكل مستمر في شركات التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية وصناديق الاستثمار في مجال التكنولوجيا.

> مصرف قطر المركزي قام بتطبيق العديد من السياسات والإجراءات القياسية لتعزيز المدفوعات الإلكترونية في قطر

دعم التكنولوجيا المالية

ووضعت الإستراتيجية الثانية للقطاع المالي العديد من الملامح والاهداف الأساسية ومنها صندوق FIN TECH الذي يهدف إلى تطوير التكنولوجيا المستخدمة في القطاع المالي وبالتالي دعم التكنولوجيا المالية بما يتوافق مع رؤية دولة قطر 2030 التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، كما أن التوجه العام العالمي يتجه نحو الخدمات المالية والمنتجات المالية الرقمية المتطورة، بالإضافة إلى ذلك فإن الجهات المالية والمصرفية الرقابية وضعت العديد من الأنظمة والبنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتطوير التقنيات المالية المستخدمة من خلال الاستفادة من التجارب السنوية، كما أنه من المؤكد أن الجهات الرقابية تعمل على اتخاذ كافة التدابير الخاصة بتنفيذه وتطبيقه مثل محو الأمية المالية والمصرفية وتعزيز أفضل ممارسات الإدارة المستدامة وغيرها بما يساعد في تطبيق هذا الهدف في تطوير الأنظمة المالية في دولة قطر إلى جانب توسيع أنشطتها من أجل المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

المنصات الإلكترونية العالمية

قالت مصادر مطلعة إن المعاملات المصرفية والبنكية الإلكترونية سجلت العام الجاري قفزة نوعية على مستوى الاستخدامات من قبل الأفراد والشركات العاملة في الدولة بشكل عام، حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة استخدام التطبيقات البنكية والمصرفية الإلكترونية عبر الهاتف الجوال قد تجاوزت 97 بالمائة وذلك وفقا لمصادر مصرفية والتي تتوقع أن تواصل نسبة استخدام المعاملات الإلكترونية ارتفاعها خلال الأيام القليلة المقبلة، وذلك من خلال استعمال التطبيقات المصرفية والبنكية الإلكترونية التي توفرها البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة، ويمكن تحميلها عبر المنصات الإلكترونية العالمية الخاصة بالهواتف الجوالة سواء عبر نظام أندرويد أو من خلال أنظمة آي أو إس الخاصة بالأجهزة التي يشغلها نظام أبل، مع العمل على تطويرها وتحديثها بمتوسط لا يقل عن مرة كل 3 أشهر من أجل ضمان أعلى معايير الجودة وتوفر الخدمة على مدار الساعة، مع العمل على تشجيع العملاء على استخدام تلك التطبيقات في معاملاتهم اليومية العادية وعلى رأسها عمليات الدفع الإلكتروني.

45 عاما.. تاريخ حافل بالنجاحات

البنك التجاري.. خدمات رائدة في السوق المحلي والإقليمي

■ داعم رائد للرياضيين والرياضة

الدوحة – **لوسيل**

في العام 1975، انطلق البنك التجاري في مسيرته، حيث تأسس كـ «بنك حسابات» لتوفير خدمات دعم قيِّمة باعتباره أول بنك خاص يتم تأسيسه في دولة قطر. وها هو البنك اليوم يحتفل بمرور 45 عامًا على تأسيسه، مكلّلًا هذا التاريخ الحافل بالنجاحات بجوائز مرموقة، وبابتكارات عصريّة، وبمنتجات وخدمات رائدة في السوق المحلي والإقليمي. ومنذ ذلك التاريخ، تطوّر البنك ليصبح من البنوك الرائدة في قطر، موسّعًا رقعة انتشاره المحلية والإقليمية كما الدولية، ومحرزًا الكثير على صعيد الابتكار. فأدخل أحدث التكنولوجيات والتقنيات إلى أنظمته التشغيلية، ولا يزال حتى اليوم يستحوذ على أكبر حصّة من السوق لجهة انتشار شبكاته من نقاط البيع وحلوله المصرفية.

وعلى مدى هذا التاريخ الحافل بالنجاحات، حافظ البنك التجاري على هويته كبنك قطري بالدرجة الأولى. فساهم على عدّة أصعدة في ازدهار ونمو دولة قطر من خلال استقدام أحدث الحلول والتكنولوجيات إلى السوق المحلي، وتوظيف طاقات بشرية محلية ومقيمة من الموهوبين والكفؤين، بالإضافة إلى دعم رؤية الدولة الوطنية وأهدافها. وطوال هذه المسيرة، واجه البنك الكثير من التحدّيات واجتازها مبرهنًا أنه يمكن اجتياز كل الصعاب وتحقيق المستحيل. ومنذ نشأته، واظب البنك التجاري على العمل بروح وثقافة فريق العمل الواحد لإنجاز خطته الإستراتيجية وتحقيق المزيد من الزخم في أعماله، وذلك انطلاقًا من مبادئه الخمسة وهي تحقيق الأرباح، وخدمة العملاء، والإبداع والابتكار، والثقافة، والالتزام. إذ ترمي هذه المبادئ إلى تحقيق طموحات البنك في أن يصبح «أفضل بنك في قطر» و«الخيار الأول للعملاء». وتتّسم رحلة البنك في هذه الفترة وحتّى يومنا هذا بالنجاحات المستمرّة والإنجازات الهائلة، إذ سجّل في العام 2019، أعلى نسبة أرباح صافية في تاريخه بقيمة 2,021 مليون ريال قطري في العام 2019 بالمقارنة مع 1,674 مليون ريال قطري عن الفترة نفسها من العام 2018.

ولطالما ارتكز البنك التجاري في بنيته على مبدأ الابتكار. فمن هنا، عمل البنك من دون كلل على طرح خدمات ومنتجات رقميّة حديثة في السّوق وتحويل خدماته الموجودة سابقًا إلى مزايا رقمية، وذلك بغية تعزيز خدمة عملائه وتسهيل معاملاتهم المصرفية بما يتلاءم مع متطلّبات الحياة العصرية. ومما لا شك فيه أنّ أكبر دليل على نجاح البنك التجاري في مجال الابتكار والعالم المصرفي الرقمي هو سرعة ومرونة البنك في التصدّي لتداعيات فيروس «كوفيد- 19» في العام 2020. إذ، لم يتوقّف البنك عند نشر التوعية عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول ضرورة البقاء في المنزل والالتزام بالإجراءات الوقائية فحسب، بل عمل على أقلمة خدماته وتوفيرها عبر موقعه الإلكتروني وتطبيقه للهاتف الجوّال.

فبفضل ريادة البنك التجاري للسّوق المحلي في مجال الابتكارات، قام بطرح سلسلة من الخدمات الرقمية الأولى من نوعها في السوق منها خدمة حجز موعد مسبق لزيارة فروع البنك عبر الإنترنت، وخدمة إيداع الشيكات عبر أجهزة الصراف الآلي، وبطاقة «سي بي» لدفع رواتب العمالة المنزلية، وهي خدمة فريدة من نوعها في قطر تسمح للعملاء بإدارة رواتب عمّالهم المنزليين وتحويلاتهم. بالإضافة إلى ذلك، طرح البنك خدمة «سي بي سمارت» لكشوف الرواتب، وسي بي PAY وهي المحفظة الرقمية الأولى في الدولة، وسي بي PAY للتجّار وهي خدمة تسمح للعملاء بتسديد فواتير خدماتهم من أي مكان وفي أي وقت وذلك باستخدام الهاتف الجوال. ويعدّ البنك التجاري من البنوك الرائدة التي توفر خدمات المعاملات المصرفية في دولة قطر، بما في ذلك خدمات إدارة النقد والتمويل التجاري. وعلى صعيد الخدمات المصرفية الدولية، شهدت محفظة قروض البنك الدولية نمواً في عمليات التمويل المتعلقة بقطاعات النقل والصناعة والخدمات من قبل شراكات بارزة دولية مع الشركات القطرية. ويواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد من جهته المساهمة في إنجاح البنك التجاري بفضل جودة الخدمات المقدمة للعملاء وقدرته على الابتكار.

وفاء البنك بالمسؤولية الاجتماعية

لطالما التزم البنك التجاري، منذ تأسيسه قبل أكثر من خمسة وأربعين عاماً، بدعم التنمية الوطنية في دولة قطر عبر مجموعة شاملة من برامج المسؤولية الاجتماعية التي تولى مهمة صياغتها وتنفيذها قطاع التسويق في البنك.

وفي إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالبنك التجاري، وفي ظل الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الدولة نظراً للوضع الراهن، فقد أطلق البنك حملة تبرع بين موظفيه، حيث يقوم كل موظف بالتبرع بقيمة علبة طعام تحتوي على التمر والأرز وغيرها من المنتجات الغذائية الضرورية خلال شهر رمضان المبارك، إذ انطلقت هذه الحملة بهدف المشاركة المجتمعية والوفاء بمسؤولية البنك الاجتماعية في مساعدة وإغاثة العائلات المحتاجة في ظل هذه الظروف الصعبة، إلى جانب إحياء روح المشاعر الخيرية لدى الآخرين في هذا الشهر الفضيل. وشارك موظفو البنك في هذه الحملة خلال شهر رمضان المبارك مما يعكس التزام البنك بثقافة «بنك واحد» و«فريق واحد».

■ خدمات متطورة لخدمة العملاء

جوائز مرموقة

في العام 2020 وعلى الرغم من كلّ التحدّيات التي واجهت العالم بأسره في العام 2020، إلّا أنّ البنك التجاري برهن على قدرته على تحقيق النجاحات حتى في أصعب الظروف. إذ تُرجمت هذه الإنجازات الهائلة في جوائز متعدّدة حصدها البنك في هذا العام، نذكر منها: جائزة يوروموني «للتميّز في القيادة في الشرق الأوسط» وجائزة ذا بانكر «للابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية» في الشرق الأوسط، وجائزة رئيس الشؤون المالية من مجلة فاينانس، وجائزة «أفضل بنك رقمي للعملاء» في قطر من ذا آشيان بانكر، بالإضافة إلى سبع جوائز مرموقة عن أفضل عرض للمنتجات، والابتكار المالي والقيادة من مجلة جلوبال فاينانس في الشرق الأوسط للعام 2020، وغيرها.

ختامًا، تثني هذه النجاحات والإنجازات العريقة التي يحرزها البنك التجاري على أنّه ثابت ومستمرّ في دفع عجلة النمو الاقتصادي والازدهار في دولة قطر. فعلى الرغم من الأوضاع الراهنة في البلاد، تبقى قطر ومؤسساتها دليلًا جليًا على أنّ «كلّ شيء يمكن تحقيقه».

■ إيمان عميق بالمسؤولية الاجتماعية

البنك التجاري والرياضة

يؤمن البنك التجاري بأن تحسين مستوى الصحة في البلاد هو أحد أهم محاور التنمية البشرية الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030، حيث يقوم البنك بترويج الأنشطة الرياضية والصحية على مدار العام للتأكيد على أهمية الرياضة والأنشطة البدنية ووظيفتها الحيوية في المجتمع، وترويج أنماط الحياة النشطة والصحية، وترسيخ قيم التفاني والعمل الجماعي والمنافسة والروح الرياضية.

أطلق البنك منذ بداية العام 2020 سلسلة من الفعاليات والأنشطة المنظمة بشكل مميز والتي أظهرت التزامه بتعزيز وتنمية المجتمع الرياضي. تجدر الإشارة إلى أن مشاركة البنك في ماراثون أوريدو قد حققت نجاحاً باهراً، حيث شارك حوالي 130 موظفًا وعائلاتهم، مما كان من شأنه أن يعكس مدى تأييد البنك التجاري لاتباع أسلوب حياة صحي ومفعم بالنشاط.

وبالإضافة إلى ما سبق، نظّم نادي موظفي البنك التجاري فعالية حصرية للأولمبياد الخاصة بالموظفين تحولت إلى منافسة قوية نشرت طاقة إيجابية بين موظفي البنك جميعاً وذلك احتفالاً باليوم الرياضي في الدولة.

لا يزال البنك التجاري ملتزماً بتعزيز سمعة قطر الرياضية وذلك من خلال تقديم أفضل المنافسين الدوليين إلى قطر سنوياً في بطولة الجولف التي تجذب جمهوراً كبيراً على مستوى العالم. ونتيجة لهذا الالتزام، وقّع البنك التجاري مع الاتحاد القطري للجولف اتفاقية يقدم فيها رعاية لمدة ثلاث سنوات لاستضافة بطولة قطر ماسترز للجولف، وسيظل البنك التجاري راعي اللقب الرسمي لبطولة قطر ماسترز للجولف في قطر حتى عام 2022، هذا وتعتبر هذه الاتفاقية برهانا واضحا على حرص البنك على تنمية الوعي لدى الجمهور فيما يتعلق بالمجال الرياضي.

البنك التجاري
COMMERCIAL BANK

1975

مسيرة ٤٥ عامًا من الابتكار

2020

شكرًا لكونكم جزءًا من مسيرتنا في البنك التجاري.

follow us: @cbqat

everything is possible

كل شيء يمكن تحقيقه

قوموا بتحميل تطبيقنا

البنك التجاري
COMMERCIAL BANK

روّاد العالم المصرفي الرقمي

تطوّرنا لنصبح أحد البنوك الأكثر نجاحًا في قطر، وأدخلنا خدمات ومنتجات جديدة إلى السوق، ولا نزال حتى اليوم نوسّع رقعة انتشارنا المحلية والإقليمية كما الدولية. وابتكرنا تقنيات حديثة وأدخلناها إلى أنظمتنا، وجعلنا من علامتنا التجارية وخدمة العملاء مثالًا يحتذى به في الأسواق المصرفية في قطر.

مع البنك التجاري، كل شيء يمكن تحقيقه.

المعاملات المصرفية عبر الإنترنت
بطاقات البنك التجاري
الدفع برمز كيو آر
تطبيق البنك التجاري

cbq.qa

كل شيء يمكن تحقيقه

قوة مالية وجودة التصنيفات تدعم الأداء

الأصالة والابتكار عنوان مصرف الريان

الدوحة – لوسيل

حرص مصرف الريان منذ تأسيسه في العام 2006 على أن يصبح البنك الرائد والمتكامل في قطر والمنطقة والعالم من خلال توفيره مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، عبر قنوات فعّالة وآمنة وموثوق بها وذلك لتلبية متطلبات مختلف القطاعات في الأسواق التي ينشط فيها، وبهدف تحقيق غايتين الأولى، هي تعزيز اكبر عائدات ممكنة للمساهمين والثانية الإرتقاء إلى التطلّعات المختلفة لعملائه الكرام.

من اجل تحقيق تلك الرؤية، وضع مصرف الريان مجموعة من الاهداف الاساسية، في مقدمتها بناء مؤسسة مالية متوازنة عبر تقديم منتجات وخدمات للتجزئة والمؤسسات والشركات، والخدمات الإستثمارية وإدارة الأصول، وخدمات مالية رائدة بالاضافة الى بناء نموذج مرن في تقديم خدمات خاصة متميزة وعلامة تجارية معترف بها، من خلال الخبرة في تقديم التمويل والخدمات الاستثمارية والعروض المالية المختلفة، مع التركيز على ابتكار المنتجات والخدمات المقدمة وفقًا للمعايير الدولية المعروفة لبناء رأس مال قوى وقاعدة مساهمين صلبة.

فقد عمل مصرف الريان جاهدا طيلة السنوات الماضية وفقا لاستراتيجية واضحة المعالم تم وضعها ورسمها من اجل تحقيق التميز والنجاح المستمرين، بدعم من تطبيقات الحوكمة الرشيدة والتي اخذت حيّزا كبيرا من الاهتمام على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين، مع التركيز على رفع قدرات رأس المال البشرى عن طريق تطوير خطط عمل مرنة والتقنيات الفنّية الحديثة المستخدمة وذلك من اجل الارتقاء بخدمات البنك المقدمة للعملاء إلى مستويات عالية.

أداء مالي قوي وتصنيف أعلى

نجح مصرف الريان في تكوين مركز مالي قوي، وهو ما عكسته النتائج المالية التي حققها مصرف الريان، الذي اعلن مؤخرا عن نتائجه المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، حيث أشارت البيانات المالية إلى تحقيق أرباح صافية بلغت قيمتها 1,662 مليار ريال قطري، بنمو نسبته 0,53 % مقارنة مع ما حققه البنك في نفس الفترة من العام الماضي .

وعلى مستوى الأصول، فقد بلغ مجموع الموجودات 116,548 مليون ريال مقارنة بـ 105,050 مليون ريال كما في 30 سبتمبر 2019 بنسبة نمو بلغت 10,9%، في حين بلغت ذمم الأنشطة التمويلية 80,775 مليون ريال مقارنة بـ 75,563 مليون ريال كما في 30 سبتمبر 2019، وبنمو بلغت نسبته 6,9% في حين بلغت الاستثمارات 21,182 مليون ريال قطري كما في 30 سبتمبر 2020. كما بلغ مجموع ودائع العملاء 66,653 مليون ريال قطري كما في 30 سبتمبر 2020. ووصل مجموع حقوق المساهمين – قبل التوزيع– إلى 13,889 مليون ريال قطري مقارنةً مع 13,431 مليون ريال قطري في 30 سبتمبر 2019، بزيادة نسبتها تقدر بـ 3,4%.

إلى ذلك، فقد حافظت نسبة العائد على متوسط الموجودات على مركز متقدم في السوق المالي، حيث بلغت النسبة 2,0 % كما وصلت نسبة العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك إلى 15,94 % وبلغ العائد على السهم 0,222 ريال قطري،أما القيمة الدفترية للسهم قبل التوزيع فقد بلغت 1,85 ريال قطري مقارنة بـ 1,79 ريال قطري كما في 30 سبتمبر 2019 .

بلغت نسبة كفاية رأس المال نسبة 19,52% حسب معايير بازل 3 مقارنة بنسبة 19,70% كما في 30 سبتمبر 2019. في حين بلغت نسبة كفاءة التشغيل المسجلة لدى مصرف الريانوالتي تقاس بالمصروفات إلى الإيرادات بنحو 21,74 % لتبقى واحدة من أفضل النسب على مستوى المنطقة .

كما تعتبر نسبة القروض المتعثرة (NPF) البالغة 1,08% الأدنى في قطاع البنوك، مما يعكس أداء قوياً لإدارة مخاطر الائتمان والسياسات والإجراءات المتبعة.

وقد ساهمت المراكز المالية وجودة الأصول القوية التي يتحوز عليها مصرف الريان في تدعيم مكانته وريادته على الصعيد المحلي والدولي، بالإضافةإلى الحصول على الإشادة الدولية به كمؤسسة مصرفية رائدة، وخير دليل على ذلك ما يتمتع به مصرف الريان من تصنيفات ائتمانية عالية الجودة وتعكس الجدارة الائتمانية الرائدة، حيث تحصل مصرف الريان على تصنيف A1 من قبل وكالة التصنيف الائتماني موديز مع التأكيد على نظرة مستقرة.

خدمات مصرفية متطورة

يوفّر مصرف الريان حزمة من الخدمات المصرفية الإلكترونية المتطورة من خلال الريان موبايل، والذي يمكّن استخدامه من قبل العملاء، بكل راحة وأمان في معاملاتهم المصرفية على مدار الساعة، حيث يمكّنهم من إدارة الحسابات المصرفية والبطاقات الائتمانية بالإضافة الى تحويل الأموال، دفع فواتير الخدمات و معرفة اقرب فرع او صراف آلي جغرافيا، بفضل ميزة الخدمة الذاتية بواسطة الهاتف النقال او الجهاز اللوحي. كما توجد العديد من المزايا وفي مقدمتها مراجعة حركات ورصيد الحسابات وفتح حساب وديعة استثمارية لأجل وطلب تمويل ودفع مستحقات البطاقة الائتمانية ومراجعة حركات البطاقة الائتمانية ودفع فواتير الخدمات والتحويلات المحلية و الدولية وطلب دفتر شيكاتوالمزيد من الخدمات الاخرى.

وشهدت الخدمات المصرفية الالكترونية التي تبناها مصرف الريان تغيرا سريعا، حيث اصبح الطلب على هذه الخدمات متزايدا، وهو ما جعل البنك يعمل بتركيز كبير على ابتكار منتجات وخدمات مصرفية الكترونية جديدة تواكب احتياجات العملاء المتزايدة.

قنوات جديدة وابتكارات مستمرة لتطوير أنظمة المدفوعات

تتميز صناعة المال والأعمال بطبيعة سريعة التطور، خاصة في مجالات طرق انظمة المدفوعات، حيث يستمر ظهور القنوات الجديدة مما يتطلب التعامل معها ضمن استراتيجيات واضحة حتى لا تفقد خاصية التواصل والاتصال السريعين مع العملاء.

وقد تعامل مصرف الريان مع هذه التغييرات بصورة إيجابية منذ البداية من خلال إضافة ميزات رقمية مبتكرة على منتجاته وخدماته، من ضمنها خدمات البطاقات، حيث حققت هذه المحفظة نموًا باهرًا على أسس سنوية، لتعطي البنك مؤشرا واضحا على الطرق التي يفضلها العملاء من انظمة للدفع، تأتي في مقدمتها إستخدام البطاقات مقابل اى وسيلة دفع اخرى.

وقد عضدت ظروف وباء كوفيد 19، التركيز خلال 2020 وما يزال، استخدام البطاقات بكل انواعها محليا و في معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

وقدم مصرف الريان حلولا مبتكرة من خلال منصة (3 D Secure) والتي تمت ترقيتها، لتمكّن حاملي البطاقات الاستمتاع بتجربة شراء جديدة عبر الإنترنت تسهم في عملية التباعد الإجتماعي بصورة مثالية.

وقد وضعت إدارة اعمال وتطوير البطاقات خطط طموحة لتطوير البنية التحتية من اجل دمج محافظOEM مثل Apple pay و Samsung pay بحلول الربع الثاني من عام 2021 والتي تعتمد على تقنية الرموز التي تسمح باستبدال البطاقات البلاستيكية بالهواتف الذكية.

ويعتبر منتج مصرف الريان الحصري «بطاقة إقتصادي» المدفوعة مسبقا، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، الأكثر نجاحًا في السوق القطري نظرًا لقيمتها الشفافة المستمدة من القدرة الانفاقية المفتوحة لحامل البطاقة، حيث صممت لتلبية احتياجات عملاء البنك من خلال ربطها مباشرة ببرنامج مكافآت الريان الذي يتيح استبدال النقاط مع الخطوط الجوية القطرية واوريدو.

ومن المتوقع ان يواصل البنك استثماراته في مجال انظمة البطاقات والمدفوعات في السنوات القادمة مع التركيز على قناة Omni والإمكانيات الرقمية حيث سيستمتع العملاء، بتجربة سلسة أثناء استخدام منتجات البطاقات من مصرف الريان.

علاقات المستثمرين تتبنى أرقى المعايير الدولية لخدمة المجتمع الاستثماري

وفي مجال العلاقة مع المستثمرين، فان مصرف الريان يعد اليوم واحدا من أفضل المؤسسات في مجال علاقات المستثمرين محليا وإقليميا وعالميا من خلال تعزيز ودعم أنشطة علاقات المستثمرين واعتماد أعلى معايير الاحتراف والكفاءة في التواصل مع المستثمرين ومجتمع الاستثمار، وهو ما مكنه من جذب العديد من كبار المستثمرين، ولعل نجاح مصرف الريان في إتمام عملية إصدار صكوك بقيمة 750 مليون دولار أمريكي بأجل 5 سنوات خلال شهر أغسطس من العام الجاري خير دليل على ذلك، حيث تجاوز الاكتتاب قيمة الصكوك المطروحة بـ 4,4 مرات أي ما يعادل تقريبا 3,3 مليار دولار أمريكي، مما يعكس حجم الطلب القوي من قبل المستثمرين، الأمر الذي دفع البنك لزيادة حجم الإصدار الأصلي من 500 مليون دولار أمريكي إلى 750 مليون دولار أمريكي، خاصة أنه قد شارك في الاكتتاب مستثمرون من كافة أنحاء العالم، حيث بلغت نسبة المكتتبين من أوروبا 41% ومن آسيا 28%، ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 24%، و7% من خارج الحدود الأمريكية، أما الجهات المكتتبة فقد اشتملت على مدراء صناديق استثمارية بنسبة 69%، وبنوك بنسبة 15%، ووكالات بنسبة 8% وشركات تأمين وصناديق معاشات 8%.

مسؤولية «الريان» نحو المجتمع والبيئة

يستمر مصرف الريان في أداء واجبه نحو المجتمع القطري ونحو البيئة بكل التزام ومسؤولية، وله العديد من المشاركات الفعالة في هذا الصدد. كما يواصل البنك في دعمه لمجموعة من القطاعات التي تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع على حد السواء، بما يساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل الدولة .

وخلال تفشي جائحة كورونا المستجد، أولى مصرف الريان اهتماماً كبيراً للإجراءات التي من شأنها أن تعزز الاستجابة للتهديد الناشئ من فيروس كورونا (كوفيد -19) ملتزماً بتعليمات وزارة الصحة القطرية، والتأكد من كفاية تلك الإجراءات الوقائية للجائحة، وخاصة ما يتعلق منها بالإجراءات التي يتبعها الموظف المعرض لخطر الإصابة بالفيروس نتيجة اختلاطه مع أحد أفراد أسرته، أو زملائه، أو أصدقائه، أو أحد العملاء، والمشتبه بإصابتهم بالفيروس بما يشكل حماية له وللآخرين في المجتمع.

كما حافظ مصرف الريان على دعمه اللامحدود للمجتمع القطري، ولعل من ابرز المبادرات التي قادها هي استمراره في تقديم الدعم للجامعات المحلية ومدارس قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال عبر توفير فرص التدريب المهني العملي للطالب وذلك في سبيل تطوير وإعداد جيل مصرفي واعد من الطلبة، بالإضافة إلى مشاركة مصرف الريان الفعالة في معارض التوظيف المهنية بالدولة.

خدمات مصرفية للأفراد
تمويل شخصي
تمويل عقاري
تمويل سيارات
تمويل سلع
بطاقات إئتمانية
حسابات جارية
حسابات توفير
الودائع لأجل

خدمات مصرفية خاصة
تخطيط الاستثمار
إدارة الأصول
حماية الثروة
تخطيط وإدارة الائتمان
إدارة النقدية
تخطيط أعمال

أعمال مصرفية شاملة
تمويل الشركات
خدمات استشارية
منتجات تمويل
إدارة النقدية
الخزانة
تمويل تجاري
حلول الشركات المتوسطة والصغيرة

خدمات مصرفية استثمارية
إدارة الأصول
الاستشارات المالية
مبيعات مؤسسية
استثمارات واكتتابات

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

www.alrayan.com | +٩٧٤ ٤٤٢٥ ٣٣٣٣

نمضي قدماً منذ العام 1971

الفردان للصرافة

إرث عريق وخدمات مالية متفردة

الدوحة – لوسيل

تأسست الفردان للصرافة عام 1971 في قطر استجابةً لمتطلبات دولة كانت تشهد آنذاك تدفقاً متسارعاً من القادمين الجدد والشركات الأجنبية. وقد كانت مصدر تمويل أساسي لمشاريع الفردان عند انطلاقة المجموعة.

أصبحت الفردان للصرافة شركة الصرافة الأولى في البلاد من خلال تقديمها لمجموعة كبيرة من الخدمات المالية إلى جانب بدائل أكثر سرعة وفعالية من حيث التكلفة مقارنةً بخدمات البنوك التقليدية، وذلك بأفضل الأسعار والهوامش التنافسية.

الفردان للصرافة معروفة بريادتها في هذا المجال من خلال تقديم قنوات تحويل غير تقليدية وعروض مبتكرة بالشراكة مع مؤسسات مالية رائدة مثل ويسترن يونيون، ماستر كارد، البنك التجاري وغيرها وتعتبر شركة الصرافة الوحيدة في قطر التي تتمتع بالعضوية المرموقة في اتحاد المصارف العربية. كما أنها الوكيل الرقمي الرئيسي لشركة ويسترن يونيون والتي توفر خدماتها عبر تطبيق الهاتف المحمول والبوابة الإلكترونية جنباً إلى جنب مع الخدمات المتميزة التي تقدمها من خلال بوابتها الرقمية.

تأسست الفردان للصرافة لتخدم العملاء ولتركز على احتياجاتهم وتُعنى بها وهذه فلسفة كافة الشركات التابعة لمجموعة الفردان. الفردان للصرافة التي يترأسها السيد/ فهد الفردان لها فروع في كافة أرجاء دولة قطر، ولها شركاء وبنوك مراسلة حول العالم، حيث يتم تقديم الخدمات المالية للعملاء أينما وجدوا.

الفردان للصرافة تنضم إلى عضوية اتحاد المصارف العربية

انضمت الفردان للصرافة إلى عضوية اتحاد المصارف العربية، المنظمة التي تهدف إلى دعم الروابط وتوثيق أواصر التعاون بين المصارف وتطوير العمل المصرفي والمالي في الدول العربية، وزيادة فعالية الدور الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية العربية في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يضم في أسرته اليوم أكثر من 320 مؤسسة تشتمل على أبرز وأكبر المؤسسات المصرفية والمالية العربية. تأتي الخطوة في ظل سعيها الدائم لتوثيق العلاقات وفتح فرص وآفاق التعاون مع المؤسسات المالية المرموقة من بنوك وشركات الصرافة وغيرها في جميع أنحاء الوطن العربي، مما ينعكس على تقديم المزيد من الحلول والخدمات المتميزة والمبتكرة لعملائها في دولة قطر.

الفردان للصرافة تدشن فرعها الجديد بمجمع حياة بلازا

دشنت الفردان للصرافة فرعها الجديد، والكائن في مجمع حياة بلازا - منطقة الوعب، وذلك في إطار مواصلة إستراتيجيتها التوسعية لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية ذات المعايير العالية.

يقدم الفرع الجديد تجربة لا مثيل لها لمتسوقي المجمع والمجتمع المحيط به، وذلك من خلال موقعه المتميز وفريق خدمة عملاء محترف، مدعوماً بمجموعة من الخدمات المبتكرة وأحدث التقنيات المالية.

حلول عصرية وآمنة لتحويل الأموال

تجمع الفردان للصرافة شراكات رائدة وقوية مع العديد من المصارف المعروفة وشركات الصرافة المرموقة في جميع أنحاء العالم، حيث تتعامل مع أكثر من 120 مؤسسة مالية مراسلة حول العالم لتسهيل عمليات تحويل الأموال بطريقة عصرية وآمنة.

تقدير العلاقة مع العملاء

تقدر الفردان للصرافة علاقتها مع عملائها بشكل كبير، لذلك قامت بإطلاق برنامج بطاقة الولاء والذي يتميز بخصائص مختلفة أهمها التمتع بأكثر من 1500 عرض شراء مميز وتوفير حتى 400,000 ريال قطري في السنة في أكثر من 500 منفذ مشارك عبر تطبيق الهواتف الذكية «الفردان للصرافة ماي بوك».

كل ما يلمع ذهباً في الفردان للصرافة

توفر الفردان للصرافة السبائك والعملات الذهبية عالية الجودة في كافة فروعها داخل دولة قطر، بأوزان تتراوح من 1 جرام إلى 1 كيلو جرام من السبائك أو العملات الذهبية التي يتم استيرادها من أفضل المصاهر العالمية في سويسرا.

حلول عالمية لصرف العملات الأجنبية

تعمل الفردان للصرافة دوماً على توفير العملات الأجنبية لعملائها من أفضل المصادر الموثوقة عالمياً، وتؤكد أنه أينما كانت وجهة السفر، فيمكن للعميل أن يجد ما يكفي من العملات الأجنبية التي يحتاجها.

الفردان للصرافة الأقوى في قطر حسب تصنيف مجلة فوربس لشركات الصرافة وضمن العشرين الأقوى في الشرق الأوسط

حصلت الفردان للصرافة على المركز الأول بدولة قطر حسب أحدث تصنيف من مجلة فوربس لأقوى شركات الصرافة في الشرق الأوسط وذلك بحسب التصنيف الذي يتم إجراؤه بناءً على عوامل عدة مثل الحصة السوقية، وعدد الفروع، وعمر الشركة، والخدمات المقدمة، والابتكارات الحديثة ومدى التوسع الجغرافي وعوامل تحريرية أخرى. كما تم تصنيفها أيضاً ضمن قائمة شركات الصرافة العشرين الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بفضل تميز الخدمات المالية التي توفرها وإرثها العريق والتزامها بخدمة الشعب القطري، حيث يؤكد هذا الأمر على أنَّ تركيزها المنصب على التكنولوجيا والابتكار وخدمة العملاء يؤتي ثماره بدرجة كافية لكي يحظى بهذا التقدير وهي فخورة جداً بأن جهودها قد تم الاعتراف بها من خلال هذا التصنيف المحترم. كما ذكرت فوربس في تصنيفها أن شركات الصرافة في منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية كبيرة تفوق نظيراتها في غالب دول العالم نظراً لأهميتها الحيوية في الاقتصاد العالمي وتقديم الخدمات التي يعتمد عليها الملايين يومياً، وكانت الشركة قد صرحت بأنها تفتخر بأن تكون قادرة على تقديم هذه الخدمات الهامة وتعتز بها وتعاملها كمسؤولية مهمة للغاية ولن تغفل أبداً عن أهمية ما تقوم به، ولذلك تسعى دوماً إلى إيجاد طرق للابتكار وجعل الخدمات المالية سهلة وملائمة وجديرة بثقة جميع عملائها للتأكد دائماً من أنها ترتقي إلى أعلى معايير التميز.

بطاقة الفردان ماستر كارد كاش باسبورت البلاتينية

تؤمن الفردان للصرافة بتطوير خدماتها بشكل متواصل والعمل جاهدة لجذب ابتكارات تكنولوجية جديدة تعزز من مركزها الريادي في السوق. وينعكس ذلك بوضوح على شراكتها مع ماستر كارد الشركة الرائدة لأنظمة الدفع لإطلاق بطاقة السفر الوحيدة والأولى من نوعها في السوق القطري. تعتبر بطاقة الفردان ماستر كارد كاش باسبورت البلاتينية البديل الأكثر أماناً للنقد، بحيث توفر للعملاء وسيلة آمنة ومريحة لحمل أموالهم أثناء السفر واستخدامها في جميع أنحاء العالم بكل سهولة وأمان. يمكن للعملاء تحميل البطاقة مسبقاً بما يصل إلى ست عملات مختلفة: (الريال القطري، الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، اليورو، الدولار الكندي، والدولار الأسترالي) واستخدامها للدفع أو للسحب بالعملة المحلية من أجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء العالم واستخدامها أيضاً لإجراء عمليات الدفع عبر الإنترنت من راحة منزلهم أو أينما كانوا.

حلول ذكية لراحة العملاء

تعتبر الفردان للصرافة الشركة الرائدة في الاستثمار التكنولوجي، حيث إنها شركة الصرافة الأولى في قطر التي اعتمدت خدمات التحويل الفوري عالية الجودة والمدعومة بأحدث التقنيات عبر تطبيقات الهواتف الذكية مثل تطبيق «الفردان للصرافة» وتطبيق «ويسترن يونيون» التي تتيح لعملائها في قطر تحويل الأموال إلى أي مكان في جميع أنحاء العالم عبر تطبيق الهاتف المحمول أو عبر الموقع الإلكتروني والدفع بواسطة بطاقة الخصم المباشر (بطاقة الصراف الآلي) وتتبع حالة الحوالة وعرض تاريخ المعاملة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع من أي مكان داخل قطر.

الفردان للصرافة
Alfardan Exchange
دفع دون تلامس،
أمان اكثر!
platinum
5412 7512 3412 3456
VALID THRU
CURRENCY CARD
mastercard.
alfardanexchange.com.qa
cservice@alfardanexchange.com.qa
+97444537777
44537777
/Alfardanexchangeqatar
/AlfardanExchan1
/alfardanexchange

كُل مَا يَلْمَعُ ذَهَباً
فِي الفردان للصرافة
الفردان للصرافة
Alfardan Exchange
PAMP.
Produits Artistiques Metaux Precieux
سبائك ذهبية سويسرية
متعددة الأوزان
alfardanexchange.com.qa
cservice@alfardanexchange.com.qa
+97444537777
44537777
/Alfardanexchangeqatar
/AlfardanExchan1
/alfardanexchange
الفردان للصرافة
Alfardan Exchange

بطاقة فيزا
الائتمانية الأكثر تميزاً
في قطر لعملاء
الخدمات المصرفية
الخاصة والريادة من
بنك الدوحة
PRIVATE BANKING
MOHAMMED AHMED
AL RIYADA
KHALED MOHAMMED
VISA Infinite
بنك الدوحة
DOHA BANK
*تطبق الشروط والأحكام
4445 6655
www.dohabank.com

التمويل العقاري الأفضل من الدولي الإسلامي بمناسبة اليوم الوطني
بمناسبة اليوم الوطني يسر الدولي الإسلامي الإعلان عن التمويل العقاري الأفضل الذي يتيح لعملاء البنك الحاليين والعملاء الذين يحولون التزاماتهم إلى البنك الحصول على التمويل العقاري وفق مزايا تجمع المرونة وفترات السداد الطويلة وسعر التمويل المنافس مع مكافأة مجزية لكل تمويل.
أهم المزايا:
• نسبة الربح المتناقص تبدأ من 4.5٪* (معدل الربح الثابت 2.63٪)
• احصل على 18000 نقطة من نقاط نجوم لكل تمويل بقيمة 500,000 ريال قطري
• تقييم مجاني للعقار
- يسري العرض حتى 31 ديسمبر 2020.
* خاضع للشروط والأحكام
QIIB الدولي الإسلامي
اتصلوا بنا على 44840000 أو تفضلوا بزيارة www.qiib.com.qa
ooredoo

عندما تستعد لتطوير أعمالك، سنفتح لك الأبواب نحو أسواق تجارية جديدة.

قم بأفضل المعاملات المصرفية مع البنك الرائد في الشرق الأوسط وأفريقيا.

إذا كنت تبحث عن أفضل الخدمات المصرفية لشركتك، اختر شريكاً ذو شبكة عالمية، يتفهم أعمالك ويملك الخبرة الكافية ليزوّدك بالمشورة الحكيمة.

QNB

qnb.com